وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of economie

العنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمـــي) في علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:
- بوساق شيماء
- باي حليمة

لجنة المناقشة:

د.		رئيســـا
د. قدوري نور الدين		مشرفا ومقررا
د.		مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of economie

العنوان:

أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (الأكاديمـــي) في علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطلبة:
- بوساق شيماء
- باي حليمة

لجنة المناقشة:

د.		رئيســا
د. قدوري نور الدين		مشرفا ومقررا
د.		مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

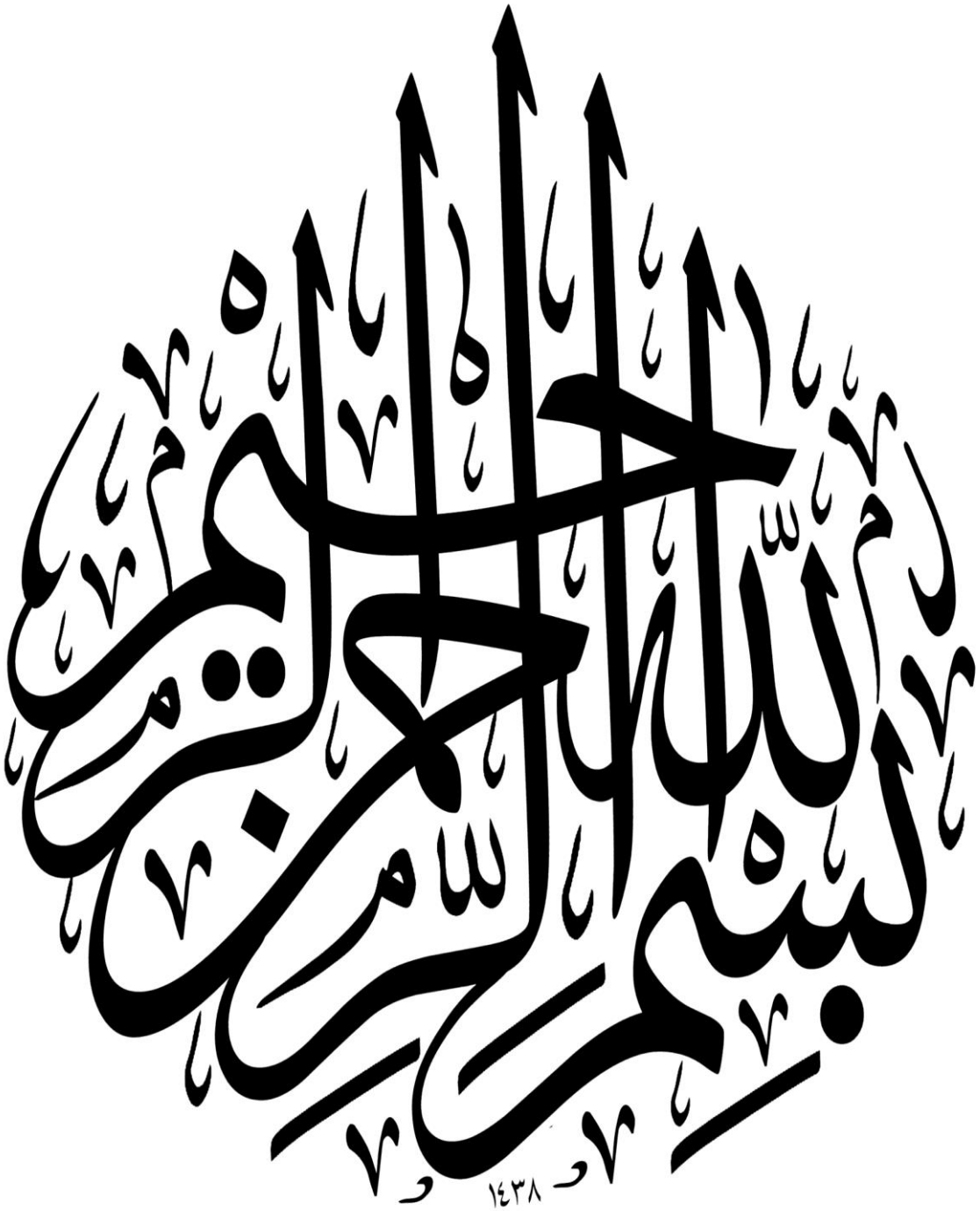
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

اهداء

نحمد الله الذي جعل العلم نور وجعلني أقتبس من نوره مايعني الى أن أصل الى هذه الدرجة وقدرني ورفع مشعل العلم لانير به طريق من يحتاج اليه بضله سبحانه وتعالى

الى منارة العلم والامام المصطفى سيد الخلق رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

اهدي ثمرة جهدي وعملي هذا الى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من أحمل إسمه بكل افتخار والدي العزيز..

والى ملاكي في الحياتي، الى معنى الحب والحنان والتفاني، الى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب أمي الغالية..

الى إخوتي واخواتي "هشام، بوبكر، زكرياء، عبد الرزاق، وهجيرة وابنتها رانيا، أمينة، عيدة، نعيمة التي كانت بمثابة الأم الثانية لي

اسأل الله ان يوفقها ويسدد خطاياها الى زوجة اخي خديجة...

والى القريبين من القلب و الداعمين والساندين في السراء و الضراء صديقات الروح وبالأخص روميصاء، حليمة ، هبة، بسمة، فاطمة، منار، سارة.

الى براعم العائلة: "حنين، طيب، مصطفى"

والى رفيقة دربي صاحبة القلب الطيب التي عملت معي سويا لإنجاز هذا العمل "حليمة باي"

الى الأستاذ المشرف قدوري نور الدين الذي كان كان لنا عونا في انجاز هذا العمل حفضه الله و رعاه و أدامه في خدمة العلم والى باقي كلية العلوم الاقتصادية

والى كل من يحمل في ذاكرته اسم "شيماء بوساق"

إهداء

بسم الخالق الذي أضاء الكون بنوره إلهي وحده أعبد وله وحده أسجد خاشعة شاكرة على إتمام هذا العمل

إلى صاحب الفردوس الأعلى وسراج الأمة المنير وشفيعها النذير البشير محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه...إلى من سهر الليالي ونسي الغوالي وظل سندي الموالي وحمل همي غير مبالي ...والدي العزيز حفظه الله "يحي"

إلى من شغلت البال فكرا ورفعت الأيادي ...إلى من أثقلت الجفون سهرا وحملت الفؤاد هما ...وجاهدت الأيام صبرا ودعاء وأيقنت بالله أملا ...إلى من ربتني وأنارت دربي إلى رمز الحب وبلسم الشفاء ...إلى ذات القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة "فاطمة"

إلى الروح الغالية التي سكنت تحت التراب ...من بها كبرت من فراقها أدمى قلبي إلى جدتي الغالية "حدة رحمها الله"

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد...إلى شمعة المتقدة تنير ظلمة حياتي...إلى من وجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي مريم وابنها أنس

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات: يونس وماريا، عبد الرحمان وأمينة وعبد القادر

إلى ملاكي في الحياة ...إلى معنى الحب والبراءة والحنان وسر سعادة البيت أخي الغالي "حمادة"

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمني لحظاته رعاهم الله ووفقهم: إيـــمان، مايسة، أمـال، شيماء، مليكة، رزيقة، مروة، هدى، حنان

إلى كل أساتذتي الأفاضل خاصة الأستاذ "قدوري نورالدين"

إلى كل من يحمل لقب باي وسعدون

حلـــيمة بـــــاي.

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذه المذكرة،
والصلاةوالسلام على نبيه المصطفى.

نتوجه بالشكر وخالص العرفان لأستاذنا الفاضل

د . قدوري نور الدين

الذي تكرم علينا بقبوله الإشراف على مذكرتنا، فكان نعم المشرف

نشكر كل من مدلنا يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Economiques

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): حليمة باي ..... المولود(ة) بتاريخ: 02/09/1999 ب: بوسعادة .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم 201144864 الصادرة بتاريخ: 2017/12/27 عن: مصلحة بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: إدارة مالية وبنكية خلال السنة الجامعية: 2022/23

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2020)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/07/06

التوقيع و البصمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: Sciences Economiques

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في انجاز مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): شعباني يوسف المولود(ة) بتاريخ: 1998/03/20 بـ: المسيلة

العامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو.س.) رقم: 206690475 الصادرة بتاريخ: 2021.06.03 عن: بلدية المسيلة

المسجل بالسنة ثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي خلال السنة الجامعية 2023/2022

والمعد للمذكرة التي تحمل عنوان:

اثر التوسع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000 / 2020)

أصرح بشرفي أني التزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز المذكرة المذكورة أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/07/06

النوقيع و البصمة

ملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على اهم المفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، البحث عن الحلول الممكنة للتخلص من التبعية النفطية، ايجاد الاليات المناسبة لتجسيد استراتيجيات التنويع على ارض الواقع، و تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الاخيرة في إطار التنويع الاقتصادي.

خلصت الدراسة الى أن التنويع الاقتصادي يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عبر توسيع قاعدة الإنتاج وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة، كما يساعد في تقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز، وبالتالي يجعل الاقتصاد الجزائري أقل تأثرًا بتقلبات أسعار النفط العالمية، ويساهم في توفير فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة، مما يخفف من مشكلة البطالة ويحسن مستوى المعيشة للسكان، بالإضافة الى أنه يعزز التنمية الإقليمية في الجزائر من خلال توسيع الفرص الاقتصادية في المناطق النائية وتحقيق التوازن الاقتصادي بين المناطق المختلفة، كما أن التنويع الاقتصادي يجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الجزائر، حيث يتوفر مجال أوسع للاستثمار في قطاعات متعددة ما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي، وفي الأخير يمكننا القول أن الجزائر نجحت نجاحا محدودا في تطبيق استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، اقتصاديات نفطية، التشغيل

Abstract

The study aimed to identify the key concepts and policies of economic diversification and their role in achieving economic growth, searching for possible solutions to overcome oil dependency, finding suitable mechanisms to implement diversification strategies in reality, and evaluating the various efforts made by Algeria in recent years in the context of economic diversification.

The study concluded that economic diversification contributes to increasing the rates of economic growth in Algeria by expanding the production base and enhancing value-added sectors. It also helps reduce heavy reliance on oil and gas exports, thereby making the Algerian economy less vulnerable to fluctuations in global oil prices. Additionally, it contributes to providing new employment opportunities in various sectors, alleviating the problem of unemployment, and improving the living standards of the population.

Moreover, economic diversification promotes regional development in Algeria by expanding economic opportunities in remote areas and achieving economic balance between different regions. Furthermore, economic diversification attracts more domestic and foreign investments to Algeria, as there is a broader scope for investment in multiple sectors, which further enhances economic growth rates. Ultimately, it can be said that Algeria has achieved limited success in implementing an economic diversification strategy.

Keywords : Economic diversification, economic growth, Algerian economy, oil economies, employment

قائمة

المحتويات

العنوان	ص
بسلمة	
الإهداء	
كلمة شكر	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	07
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي	08
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	08
– الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه	08
– الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه	10
– الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وعناصره	12
المطلب الثاني: مبررات ونظريات التنويع الاقتصادي	15
– الفرع الاول: مبررات التنويع الاقتصادي	15
– الفرع الثاني: نظريات التنويع الاقتصادي	17
المطلب الثالث: مستويات وميكانيزمات ومؤشرات التنويع الاقتصادي	18
– الفرع الاول: مستويات التنويع الاقتصادي	18
– الفرع الثاني: ميكانيزمات التنويع الاقتصادي	19
– الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي	21
المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	24
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	24
– الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	24
– الفرع الثاني: مميزات وأهداف دراسة النمو الاقتصادي	26
– الفرع الثالث: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له	27
المطلب الثاني: أنواع ومحددات وعناصر النمو الاقتصادي	30
– الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي	30

– الفرع الثاني: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي	31
– الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي	35
المطلب الثالث: التيارات الفكرية للنمو الاقتصادي	38
– الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي	38
– الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظريات التقليدية المحدثة.	45
– الفرع الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.	46
المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي	51
المطلب الاول: التنويع الاقتصادي مدخل لتجنب لعنة الموارد	51
– الفرع الاول: مفهوم لعنة الموارد	51
– الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي لتجنب لعنة الموارد	52
المطلب الثاني: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستديم	53
– الفرع الاول: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام	53
– الفرع الثاني: سياسة التنويع ودورها في استدامة النمو الاقتصادي	54
المطلب الثالث المرتكزات الاساسية الي اعتمدتها بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها	54
– الفرع الاول: بعض التجارب العربية في مجال التنويع الاقتصادي	55
– الفرع الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي	56
خلاصة الفصل	59
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005–2020)	
تمهيد	62
المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2005–2020) ونتائجها لتحقيق التنويع الاقتصادي	62
المطلب الأول: برامج التنمية في الجزائر للسنوات (2020 – 2005)	62
– الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	64
– الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو أو برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)	65
– الفرع الثالث: المخطط الخماسي(2015-2019)	66
المطلب الثاني: نتائج البرامج التنموية في الجزائر للفترة(2005–2019)	67
– الفرع الأول: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو:(2005-2009)	68

– الفرع الثاني: نتائج برنامج توطيد النمو(2010-2014)	70
– الفرع الثالث: نتائج البرنامج الخماسي(2015-2019)	71
المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر	71
– الفرع الأول: التنويع في النشاطات الانتاجية (الناتج المحلي الإجمالي)GDP	74
– الفرع الثاني: التنويع في الصادرات	77
– الفرع الثالث: التنويع في توزيع العمالة بين النشاطات الاقتصادية	80
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2005–2020)	80
المطلب الأول: أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2020)	80
– الفرع الأول :نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)	80
– الفرع الثاني: تحليل نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2005-2020)	82
المطلب الثاني: أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2005–2020)	82
– الفرع الأول: نتائج أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2005-2020)	82
– الفرع الثاني: تحليل نتائج أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة-2005 2020)	83
المطلب الثالث: أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة(2005–2020)	84
– الفرع الأول:نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)	84
– الفرع الثاني: تحليل نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)	85
خلاصة الفصل	86
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

الجدول رقم (01): توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي-2009 (2005	58

قائمة الجداول والأشكال

الجدول رقم (02): توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010–2014)	60
الجدول رقم (03): نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005–2009)	62
الجدول رقم (04): نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010–2014)	64
الجدول رقم (05): نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015–2019)	65
الجدول (06): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (%) للفترة (2005–2011)	67
الجدول (07): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (%) للفترة (2012–2016)	67
الجدول رقم (08): معامل هيرفندال–هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2005–2016)	68
جدول (09): توزيع صادرات القطاعات المختلفة للجزائر للترة (2005–2011)	70
الجدول (10): توزيع صادرات القطاعات المختلفة للجزائر للترة (2012–2020)	70
الجدول رقم (11): معامل هيرفندال–هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005–2020)	71
الجدول (12) :توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2005–2011)	72
الجدول (13) :توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2012–2020)	72
الجدول رقم: (14)معامل هيرفندال–لهيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2005–2020)	73
الجدول (15): يمثل أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2020)	76
الجدول (16): أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2020)	77
الجدول (17): أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2020)	79

قائمة الجداول

قائمة الاشكال:

العنوان	الصفحة

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي	04
الشكل (02): تقدير مؤشر جيني	18
الشكل رقم (03): تطور معامل معامل هيرفندال–هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر للفترة (2005–2016)	69
الشكل رقم (04): تطور معامل هيرفندال –هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005–2016)	71
الشكل (05): تطور معامل هيرفندال–هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2005–2016)	73
الشكل (06): مثل أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2020)	76
الشكل (07): أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2020)	78
الشكل (08): أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005–2020)	80

مقدمة عامة

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي مكانة هامة باعتباره خيارا استراتيجيا في الاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد، ويحتل هذا الاخير اهمية كبيرة لدوره الرئيسي في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، الذي يعتبر من الاهداف الاساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية والغير الاقتصادية المبذولة لهذا البلد واحد الشروط الاساسية لتحسين مستوى معيشة المجتمعات.

وفي ظل ما يعانيه الاقتصاد الجزائري من احادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية وما ترتب عليها من هيمنة لقطاع المحروقات في الناتج المحلي، جعله سريع التاثر بالتقلبات التي تحدث في الاسواق الدولية نتيجة للازمات العالمية، ومن هنا تتضح لنا اهمية تبني استراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر باعتبارها البديل الامثل للتخلص من التبعية للموارد النفطية.

اولا: الاشكالية الرئيسية

بعد الاطلاع على الاطار العام للدراسة، نصل الى ابراز معالم اشكاليتها والمتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(2005_2021) ؟

وعلى ضوء هذا السؤال الرئيسي، يمكننا طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- الى أي مدى نجحت الجزائر في تنويع قاعدتها الانتاجية؟
- ماهي طبيعة العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلا ل الفترة (2005-2021)؟

ثانيا: الفرضيات

لقد افضت القراءة الاولية للموضوع الى الانطلاق من الفرضيات التالي:

- لايزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الاهداف بعيدة المدى.
- هناك علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

ثالثا: اهمية البحث

ان الخصائص التي يتميز بها مورد النفط من تقلبات اسعار النفط، باتت تشكل خطرا كبيرا على الدول المعتمدة عليه، ومن هنا فان مناقشة قضايا التنويع بالنسبة لهذه الدول يعتبر السبيل الوحيد للتقليل من هاته المخاطر وتحقيق نمو اقتصادي مستديم.

رابعا: اهداف البحث

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الاهداف من اهمها:

- التعرف على اهم المفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي؛
- البحث عن الحلول الممكنة للتخلص من التبعية النفطية؛
- ايجاد الاليات المناسبة لتجسيد استراتيجيات التنويع على ارض الواقع؛
- تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الجزائر خلال السنوات الاخيرة في إطار التنويع الاقتصادي.

خامسا: اسباب اختيار الموضوع

توجد عدة اسباب منها ماهو موضوعي واخر ذاتي دفعنا لاختيار هذا الموضوع

1 – اسباب ذاتية:

– الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع والرغبة في التعرف والبحث في مجال التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي؛

– الرغبة في تسليط الضوء على اهمية التنويع والتعرف على الجهود المبذولة لتحقيقه؛

– قناعتنا الخاصة بدور التنويع في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2– اسباب موضوعية:

– الاهمية البالغة التي يتمتع بها هذا الموضوع؛

– الحاجة الملحة للاقتصاد الوطني لمثل هذه الدراسات؛

– بناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية.

سادسا: منهج الدراسة

من اجل الالمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي، والذي يعد احد مناهج البحث العلمي نظرا لملائمة هذا المنهج مع طبيعة واهداف الدراسة حيث يقوم هذا المنهج بدراسة هذه الظاهرة كما هي في الواقع ووصفها بشكل دقيق ويعبر عن هذه الدراسة بشكل كمي وكيفي بالاستعانة بالجداول التوضيحية بغرض اعطاء مصداقية للافكار التي عرضت، وكذلك استخدمنا المنهج التحليلي في تحليل معطيات هذه الجداول وتقييم نتائجها وبطبيعة الحال كل ذلك سيؤدي الى استقراء اهم الاحداث الحالية للاقتصاد الجزائري والبحث عن سياسات بديلة للاقتصاد.

سابعا: حدود الدراسة

- **الإطار المكاني:** ارتأينا ان تخص الدراسة الاقتصاد الجزائري نظرا للاسباب المذكورة سلفا.
- **الإطار الزماني:** التركيز في مجمل الدراسة انصب على الفترة الممتدة من 2005الى2020.

ثامنا: الدراسات السابقة

1) **دراسة لقرجيج علي زايري بلقاسم، اثر** التنويع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2015 مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 2 جانفي 2017 تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها لاقتصادي على المداخيل الريعية التي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الاولية التي تشهدها الاسواق العالمية في الفترة الراهنة الامر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الانتاجية لأجل الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج الذي يتطلب مشاركة كل قطاعات الاقتصاد الوطني في تنويع مصادر الدخل الضرورية.

وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة من 2015-1980 ، و هذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي وفي المقابل أثبتت الدراسة عن وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة في الاجل الطويل، حيث أن ا لاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة الزراعة و قطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة متوسطة تفوق 40% للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الانتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

2) **دراسة لأسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح**،سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط: دراسة حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والبيئة جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، المجلد 03، العدد 1 ،2020،تهدف هذه الدراسة الى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط عامة. وفي الجزائر بصفة خاصة وذلك بالتركيز على اهم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، مع تحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من النتائج المعتبرة التي حققتها الدول العربية المصدرة للنفط في مجال تنويع صادراها يظل النفط مسيطرا على اقتصاداتها، وتبقى مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر رهينة تجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصادالوطني، مما يتطلب تبني استيراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي بالجزائر.

3) **دراسة لنوي نبيلة**,اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية

دراسة تجريبية الجزائر الامارات العربية المتحدة النرويج، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلومالاقتصاديةتخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2017/2016.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والامارات العربية المتحدة والنرويج وذلك بتقييم مدى صلاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، ثم قامت هذه الدراسة ببناء نموذج قياسي لاثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي،وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي توجهت من سنة 2000 لتحقيق التنويع الاقتصادي، فقد حققت نتائج هامة، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، ومع ذلك بين النموذج القياسي أن تحسين الاستدامة الاقتصادية لا يزال يتطلب تنويع أكثر للصادرات بالنسبة للجزائر فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط الاقتصاد بقطاع النفط، وهو ما أثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية

تاسعا: خطة الدراسة

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى فصلين، تسبقهم مقدمة تتضمن مختلف الابعاد السياسية لموضوع الدراسة والاشكالية، وتليهم خاتمة تحتوي على

مختلف النتائج النظرية والتطبيقية للدراسة اضافة الى جملة من التوصيات والمقترحات وتتمثل الفصول فيما يلي:

الفصل الاول: يتمثل في الإطار النظري للبحث حيث قسم الى ثلاث مباحث: الاول يختص بالمفاهيم الاساسية للتنويع الاقتصادي، اما الثاني فيشمل اهم المصطحات حول النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث خاص بابراز العلاقة بينهما

الفصل الثاني: يتمثل في الإطار التطبيقي للبحث، وهو بدوره قسم الى مبحثين، حيث تضمن المبحث الأول البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2005-2020 وأهم نتائج المتوصل اليها من خلال هذه البرامج، وفي المبحث الثاني قمنا بعرض تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2020.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الأهداف والأولويات التي تسعى لتحقيقه معظم دول العالم، كونه يعد مسألة اقتصادية تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد خاصة تلك التي تعتمد على المورد الواحد في تمويل اقتصادها، ما يجعل من اقتصادها معرض للتقلبات والتغيرات التي تحدث سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، فسياسة التنويع تقوم على وضع آليات تعمل على دعم لبعض القطاعات الأساسية التي تتبناها كل دولة من أجل أن تدر عليها موارد مالية تمكنها من الحصول على الدعم المالي وتنوع مصادر تمويل الاقتصاد.

وبالتالي أضحى التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة موزعة على مجموعة قطاعات تشارك فيما بينها لتحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي ونمو مستدام، وبناء على ذلك قسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

يمثل التنويع الاقتصادي المدخل الرئيسي لمعالجة الاختلالات التي تشهدها البنية الهيكلية للاقتصادات التي تعتمد على مصدر وحيد لدخلها، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وعلى هذا الاساس سنحاول في هذا المبحث ابراز اهم المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي

المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب الى كل من مفهوم التنويع الاقتصادي، أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه، محددات التنويع الاقتصادي وعناصره.

الفرع الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي وأنواعه.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها، فهناك من يربط التنويع الاقتصادي بالإنتاج ومصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفي الكثير من الأحيان يعتقد بأن التنويع هو تنويع فقط لقطاع الصادرات، بينما تنويع السلة للسلع التصديرية هو في الحقيقة جزء من مفهوم التنويع الاقتصادي وجزء أساسي من تنويع هياكل الإنتاج، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي لا يعني بالضرورة زيادة الصادرات غير النفطية فحسب بل يمكن أن يتضمن أيضا إحلال الواردات. [1]

على هذا الأساس ندرج فيما يلي التعاريف لهذا المفهوم

يعرف التنويع على أنه : "عملية تهدف الى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، اذ ستؤدي هذه العملية الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهذا ما سيؤدي الى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل".[2]

كما يعرف أيضا على أنه:" عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية من خلال التنمية قطاعات غير النفطية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي".[3]

---

[1]. بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة احمد دراية –أدرار- 2017،2018، ص12.

[2]. ضيف أحمد، عزوز أحمد ، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد19،جامعة البويرة ،الجزائر،2018،ص22.

[3] . أسماء بللعما، دحمان عبد الفتاح، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المثدرة للنفط، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد03، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم2020،ص 11.

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فان التنويع الاقتصادي: "يمثل العملية التي تسمح للاقتصاد بأن يكون لا خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة على القدرة التنافسية والواعدة بخلق القيمة المضافة مما يؤدي الى تحقيق التنمية المستدامة للبلد. والشكل الموالي يوضح مفهوم التنويع الاقتصادي.

الشكل رقم (01): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

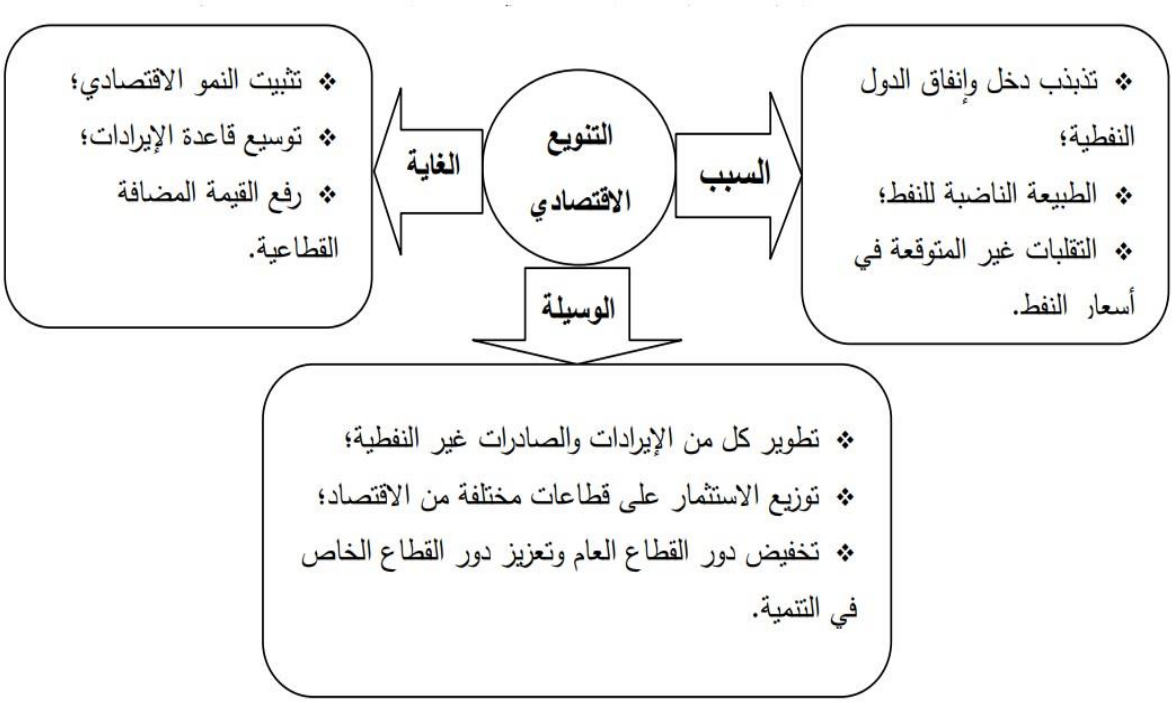

المصدر:بللعما أسماء، المرجع السابق ص، 14

ثانيا: أنواع التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي نوعين رئيسين:

1- تنويع الهيكل الإنتاجي:

يرى الاقتصاد الجزئي أن المؤسسة تسعى إلى تنويع أنتاجها من خلال انتاج سلع جديدة دون التخلي عن السلع الأصلية مما يجعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وتنافسية، أي الاعتماد على عدد كثير من الأنشطة المختلفة والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيات والمهارات.

أما الاقتصاد الكلي فيرى أن تنويع الهيكل الإنتاجي يتم بمساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في خلق الثروة وتوليد الناتج والدخل الوطني من خلال مساهمة كل قطاع الخدمات، القطاع الفلاحي والصناعي في بلوغ المستوى المطلوب. [1]

ان تنويع الإنتاج بشكليه يأخذ أحد الشكلين الآتيين: [2]

- **التنويع الأفقي:** يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة كقطاع البترول.
- **التنويع العمودي:** يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات.

تنويع السوق والتجارة الخارجية (الصادرات):

يعد تنويع السوق والتجارة الخارجية من الأولويات التي تطمح اليها كل الدول، لاسيما وأن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل جدا منها يحمل مساوئ واضحة على الاقتصاد الوطني، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد على عكس ما لو كان هناك مزيجا متنوعا يسمح بوجود طلب أكثر استقرار في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول الى أسواق جديدة بمنتجات جديدة والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية وفتح منافذ تصدير محتملة، والمنافسة الجديدة وعلاوة على ذلك فان التصدير الى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا وعلى صعيد آخر تتصف الدول المتقدمة صناعيا بالتنوع الشديد في اقتصادياتها ما يعكسه التناسق والتناغم الموجود بين مختلف القطاعات الاقتصادية ومدى تكاملها في حين تتسم الدول المتخلفة في التخصيص في انتاج عدد قليل من المواد الأولية وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات لها. [3]

الفرع الثاني: أهمية التنويع الاقتصادي وأهدافه

أولا: أهمية التنويع الاقتصادي

يرى الكثير أن التنويع يقود الى النمو الاقتصادي وذلك للأسباب التالية: [4]

–تقليل المخاطر الاستثمارية يسهم التنويع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الاستثمارية؛

---

[1]. زرموت خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، العدد03، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 03، 2017، ص 1187.

[2] . إلياس بن ساسي، الخيارات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،2011، ص 79.

[3] . زرموت خالد، المرجع السابق، ص1188.

[4] . بن فريحة نجاة، نصاح سليمان، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، عرض تجارب بعض الدول، المجلة 03، العدد01،جامعة الجيلاني بونعامة(الجزائر)، ديسمبر 2020، ص139.

-تقليل المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي من خلال تقليص مخاطر اعتماد الاقتصاد على انتاج منتج واحد أو قليل من المنتجات؛

-تقليص المخاطر المؤدية الى انخفاض حصيلة الصادرات فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي الى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛

-زيادة إنتاجية رأس المال البشري، يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ويؤدي الى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

-تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي ضعف التنوع الى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي؛

-رفع معدل التبادل التجاري، يؤدي انخفاض أسعار المنتجات المصدرة والى الأسواق العالمية مع استقرار وارتفاع أسعار الواردات الى تدني في مستوى معدل التبادل التجاري

-زيادة القيمة المضافة، يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الاقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة، الى أن حتمية تنويع الاقتصاد في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية ترمي الى تحقيق جملة من الأهداف لعل أهمها:[1]

- تطوير منتجات أخرى غير المواد الأولية كعامل مواد للدخل لمواجهة حالة نضوج المواد أو تناقصها؛
- تفادي التذبذب في أسعار المواد وبالتالي الإيرادات العامة والنفقات العامة؛
- تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني في الاعتماد على الذات ودفع عملية التنمية؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والحد من الواردات؛
- ضمان استغلال كافة طاقات المجتمع وموارده المختلفة مادية كانت أم بشرية؛
- توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات ما يزيد من سيطرة الإنتاج الوطني على الأسواق الداخلية ومن ثم زيادة التصدير؛
- الحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق الدولية؛

[1] . صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس ، سطيف 2013/ 2014،ص15.

- تحقيق الاستقرار للميزانية العامة ومن ثم تحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها وذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية المختلفة على الأقل بنسبة مساهمة متساوية لكل قطاع في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

الفرع الثالث: محددات التنويع الاقتصادي وعناصره

أولا: محددات التنويع الاقتصادي

من أهم المحددات التي تتحكم في عملية التنويع الاقتصادي نجد:

1- **التدخل الحكومي:** يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية للتنويع الاقتصادي، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الانفاق الحكومي، حيث يفترض أن يكون التدخل محدود وفعال في نفس الوقت بالشكل الذي تكون الحكومة فيه قادرة على تنفيذ برامج الانفاق بأقل التكاليف، ويبرز دور الحكومة في تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال رفع كفاءة الانفاق العام بتنويع مصادر الدخل، دعم وتمويل الأنشطة الاقتصادية غير النفطية وكذا تذليل العقبات القانونية بإصدار تشريعات وقوانين تسهل العملية الاستثمارية، ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تسهم في تنويع الاقتصاد، نذكر على سبيل المثال تلك المرتبطة بتخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة بما يسهل على المنتخبين المحليين تصدير ما ينتجونه.

كمثال حول دور التدخل الحكومي في قيادة عملية التنويع الاقتصادي، نذكر حالة دولة بوتسوانا عندما انخفض سعر الألماس في الأسواق العالمية، أين تدخلت حكومة هذا البلد بسرعة من خلال طلب مساعدة قدرها 1.5 مليار دولار من البنك الافريقي للتنمية، بحيث تم تخصيص جزء من هذا التدخل لوضع استراتيجية لتنويع اقتصاد البلد. [1]

2- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنويع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة كالابتكار للاقتصاد، في المقابل على الحكومات إيجاد الطرق التي تسمح بنمو المقاولاتية القوية عبر انشاء سياسات صناعية تجارية ملائمة وإلغاء القيود البيروقراطية لانطلاق الأعمال وتلبية احتياجات القطاع الخاص عبر تحسين مناخ الأعمال وبناء شركات قوية مع القطاع الخاص.

[1] . شكوري سيدي أحمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2011/ 2012. ص 64.

يعود الارتباط بين التنويع واشراك القطاع الخاص الى سببين:

- يتطلب استخراج النفط رأس مال كثيف، ولا يوفر العديد من فرص العمل وبالتالي ينظر الى تنمية القطاع الخاص كوسيلة لخلق فرص العمل.
- مشاركة القطاع الخاص التنويع تتعلق بمسألة الاستثمار الأجنبي اذ يجلب الاستثمار الأجنبي الوظائف والتكنولوجيا الجديدة وطرق الإدارة الجديدة وكل الأمور التي يكون الاقتصاد في حاجة ماسة اليها لبناء وتوسيع وتحويل المجتمعات الى مجتمعات المعرفة.

3- **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل التي تقود للتنويع الاقتصادي نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول، خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يمكن أن تنشأ من الموارد المستخرجة، على سبيل المثال نجد العديد من الدول الافريقية لها آفاق كبيرة غير محققة في هذا الجانب بسبب عدم أمثلية الحكومات في تسيير الموارد الطبيعية وفشلها في استخدام عوائد هذه الموارد في زيادة وتنويع الأنشطة الاقتصادية، في الوقت الذي كان يتوجب عليها استغلال الثروات الطبيعية في توفير تحسينات لاقتصاداتها وإتاحة فرص الإنتاج والمتاجرة من السلع مع الأسواق الافريقية والعالمية.

4- **القدرة المؤسساتية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي قطاعات مختلفة، كما أنه على المستوى الإقليمي يعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لإنشاء إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الابتكار عبر عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الاقتصادية[1].

ثانيا: عناصر التنويع الاقتصادي

باعتبار أن التنويع الاقتصادي يتضمن أساسا الحد من الاعتماد الشديد على قطاع وحيد كمصدر للدخل ويعني ضمن تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها وتفعيل دورها في العملية التنموية، فان أهم العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي[2]:

1- التنويع الاقتصادي " تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية":

ان اعتماد الاقتصاد على انتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية لمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية يشكل خطرا يهدد مصيره، لاسيما اذا كان الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على انتاج وتصدير المواد الخام الأولية،

[1]. بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص27.26.

[2].صادق هادي، دور التنويع في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية، مرجع سبق ذكره، ص13-14.

هذه الأخيرة غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل نضوجها محدود، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (كالنفط على سبيل المثال) وبالتالي فالتنويع الاقتصادي يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي.

2- التنويع الاقتصادي " عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل":

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا بناء قاعدة صلبة مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى انتاج احتياجاتهم تقود منطقيا الى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية.

3-التنويع الاقتصادي عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني:

يتكون الاقتصاد الوطني من قطاعات رئيسية تربطها علاقة متداخلة ومتشابكة وبالتالي يشكل ذلك منطلقا لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الإنتاجية المعتمدة كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل أساسي بالنمو الاقتصادي الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد اذ أن تحديد التناسبات الضرورية بينها(هذه الأجزاء)، يمكن أن يؤدي الى تحقيق وتيرة أعلى للنمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد ككل وفروعه المكونة لهل، والأهم في ذلك معرفة مدى توجه التحول البياني لصالح التكافؤ(التوازن) القطاعي ومن ثم الإقليمي، والوقوف على واقع التوجه نحو التنويع والتكامل الاقتصادي.

التنويع الاقتصادي " عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية":

ان التنويع هو العملية التي تهدف الى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني بحيث تسهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسب مهمة ومتساوية في ذلك، كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي ، بما يؤدي الى الاستخدام الأمثل

للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

5- التنويع الاقتصادي" عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية":

ان التنمية تتضمن حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج ، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال احداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من انتاج وتصدير المواد الأولية الى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية الى الأمام وبالتالي فان نجاح التنمية مرهون بمدى نجاح التنويع الاقتصادي الذي سوف يحدث في الهيكل الاقتصادي.

6- التنويع الاقتصادي" توسيع المشاركة في جهود التنمية":

ان التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تنتج مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط، يتصف بالتنوع ويكون مستقرا وكفؤا يتضمن مبادئ وأهداف واضحة، تعمق التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي ويلعب دورا محوريا وايجابيا في عملية التنمية، وهذا النظام لا يكون الا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواءا على المستوى القطري أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية الى أقصى حد ممكن وفي كل المجالات. [1]

المطلب الثاني: مبررات ونظريات التنويع الاقتصادي

يحتوي هذا المطلب على اهم المبررات التي دفعت الدول لتبني استيراتيجية التنويع الاقتصادي، كما سنتعرف من خلاله على اهم النظريات المفسرة للتنويع الاقتصادي.

الفرع الاول: مبررات التنويع الاقتصادي

ان التحديات الأخيرة التي تواجهها البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية والمتمثلة في الانخفاض الحاد في أسعار النفط، تتطلب الوقوف بشكل جاد في دراسة هذا الوضع الخطير الذي أثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي للبلدان التي اعتمدت بشكل مفرط على النفط في تمويل نفقاتها، ويمكن تسليط الضوء على أبرز مبررات التنويع الاقتصادي والتي تتمثل فيما يلي:[2]

1. يؤدي التنويع الاقتصادي الى تحقيق العديد من المزايا من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد في تمويل النفقات العامة للدولة، وبالتالي تقليل المخاطر التي يتعرض اليها الهيكل الإنتاجي فعندما يرتبط

[1] . صادق هادي، المرجع السابق ،ص14.

[2] . جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه علوم التسيير تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر-3- ، 2020/2021، ص 116، 117.

أداء الاقتصاد الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط، الغاز) أو سلعة زراعية (كالبن، الرز) ...الخ، فأي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي الى حدوث العديد من المخاطر في الهيكل الإنتاجي وبالعكس من ذلك فان تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلل من مخاطر الاعتماد على مورد اقتصادي جيد.

2. يؤدي التنويع في القطاعات الاقتصادية الى تنويع مصادر الدخل، وبالتالي التخلص من ظاهرة المرض الهولندي والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادراتها النفطية، والذي يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود الى ارتفاع السلع المحلية، مما يؤدي الى انخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي يتخفض الطلب على السلع المحلية ويرتفع بالنسبة للسلع الأجنبية، أما عندما تتنوع الصادرات فان مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يؤدي الى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة، وبالتالي ارتفاع معدل التبادل التجاري وهذا ما يؤكد العلاقة الإيجابية من تنوع الصادرات والنمو الاقتصادي.
3. التنويع الاقتصادي يؤدي الى تقليص حجم المخاطر من انخفاض الصادرات بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد واحد، والتي تتسم بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي الى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، ونلاحظ ذلك جليا من خلال الانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط بسبب زيادة المعروض النفطي في السوق الدولية، مما يؤدي الى انخفاض الطلب على النفط وبالتالي الانخفاض في صادراته.
4. التنويع في القطاعات الاقتصادية يساهم في التقليل من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يحدث بسبب الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الاعتماد على قاعة تصديرية متنوعة يكون لها دورا مهما في تحقيق عائدات كبيرة.

ونستنتج مما سبق أن التنويع الاقتصادي يؤدي الى ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الاستثمار والصادرات والإنتاج ودعم قدرة اقتصاد البلد في مواجهة الصدمات الخارجية.

الفرع الثاني : نظريات التنويع الاقتصادي

احتلت مسألة النمو والتنويع الاقتصادي مكانة هامة في البحث والفكر الاقتصاديين، وذلك من الكتابات الأولى للرواد الكلاسيكيين وحتى الوقت الحاضر ويمكن قراءة العديد من التفسيرات المختلفة حول إشكالية لماذا الاقتصادات تسعى للنمو وتنويع أنشطتها الاقتصادية عن مر الزمن ومن بين المنظرين الأوائل في هذا الاطار نجد كل من:[1]

1. **آدم سميث (1776):** اعتبر آدم سميث ان تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، والجدير بالذكر أن تقسيم العمل لا يعني بالضرورة أن البلد أ مثلا لا ينتج سوى المنتجات هـ والبلد ب ينتج سوى منتوج ي، ولكن على العكس فزيادة مستويات التخصص تعني أيضا التنويع، كما أن الأهم هو تركيز الإنتاج في حد ذاته وليس طبيعة المنتج المهيمن، ويمكن أن يوجد على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي، كما أن التخصص بشكل اجمالي غالبا ما يعني تنويع الأنشطة والمخرجات على أعلى مستوى، ولقد أدى تقسيم العمل الى وجود كمية هائلة من المهن الجديدة والمهارات وتوفير الوقت والمزيد من الإنتاج والتقدم التقني.
2. **جوزيف شومبيتر(1912):** اعتبر التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي من خلال الابتكار الذي يؤدي الى ظهور قطاعات جديدة وتقادم بعض القطاعات القديمة وهي الظاهرة التي وصفها بأنها التدمير الخلاق "Destrusioncreative" .
3. **باسينتي Pasinetti (1981- 1983):** أظهر باسينتي وفقا لأفكار كارل ماركس بأن "التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية ثابتة حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة الى بطالة وقيود من جانب الطلب لذا يحتاج النظام الرأسمالي الى الابتكار والتنويع باستمرار.
4. **جان جاكوبسjane jacobs (1969):** حدد جاكوبس مجموعة متنوعة من الأنشطة والأفكار والموارد كمصدر للابداع وإعادة التركيب والابتكار والنمو.

وكخلاصة قد أظهرت النتائج الطرح النظري والتجريبي أن السنوات الأخيرة عرفت التجدد وعودة النقاش بشأن فكر التنويع، حيث أثبتت أغلبها أهمية عملية التنويع" في التنمية والنمو الاقتصادي وقدمت الحجج حول مدى مساهمة التنويع في زيادة إنتاجية العوامل، استقرار عائدات التصدير وتعزيز الاستثمار الحقيقي المنتج.

المطلب الثالث: مستويات وميكانيزمات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

[1] . موسى باهي، كمال روابنية، مرجع سبق ذكره، ص 138، 141.

يتضمن هذا المطلب مستويات التنويع الاقتصادي وميكانيزماته. كما سنبرز بعض المؤشرات الهامة لقياس درجة التنويع الاقتصادي.

الفرع الاول: مستويات التنويع الاقتصادي

يمكن أن نميز عدة مستويات للتنويع الاقتصادي أهمها:

أ-تنويع الإنتاج: يمكن تنويع الإنتاج في اتجاهين:

1. جانب الطلب: المتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي والذي يهدف الى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي وهي السياسة المالية، السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف.
2. جانب العرض: الذي يتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وأصلح القطاع العام وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات والذي يستلزم التوازي مع إصلاحات الإطار العام لتعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي مع تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدا على القطاع الهيدروكربوني والصناعات المصاحبة له، عموما فان تنويع هياكل الإنتاج تمثل تحديا بعيد المدى يتطلب مايلي: تنمية تراكم رأس المال البشري وإصلاح القطاعين العام والخاص، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية التنويع[1].

ب-تنويع التجارة الخارجية: يرتبط تنويع التجارة الخارجية الى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها من خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة، فشدة الاعتماد هذه تؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي فان هيكل الصادرات يكون الحل الأمثل لاستمرارها وهنا يقصد بعملية توزيع الصادرات قبل كل شيء توسيع أصنافها، وذلك لا بتزويد الأسواق الخارجية بالخدمات الأولية فحسب بل أيضا بمنتجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها.

ج-تنويع القطاعات التنافسية: الاقتصادات الأكثر تنوعا هي التي تتحكم في المنتجات الأقل انتاجا على المستوى الدولي، وهذا ما يزيد ويحسن من فرص تحقيق مكاسب تنافسية.

د-تنويع الأصول: يتم تقسيم أصول أي دولة الى 3 أنواع:

- الطبيعية كالغابات والأراضي.
- المنتجة كالاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي.
- غير الملموسة كالمؤسسات الوطنية وحكم القانون.

هـ- تنويع الأسواق: بمعنى فتح أسواق جديدة لزيادة القدرة التنافسية الدولية عن طريق التحركات الدولية لمختلف السلع والخدمات.

[1] .أحمد بكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015ص6.

والتي تتمثل في القطاعات الإنتاجية كالفلاحة، الصناعة، والسياحة لزيادة الكفاءة الاقتصادية.

أخيرا نقول أنه لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي يجب على الدول النفطية تفعيل جميع القطاعات والمستويات لإنجاح هذه العملية[1].

الفرع الثاني : ميكانيزمات التنويع الاقتصادي

يمثل تنويع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، فعليه هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي والحد من اعتمادها على النفط، لاسيما عندما كان انتاجها من النفط لايزال وفيرا ويكفيها لفترة طويلة، ولهذا طرحت العديد من الميكانيزمات أو الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي وهي تختلف من اقتصاد لآخر وذلك تبعا للتوجهات الايدولوجية، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة الى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية للدولة وكذا العالمية لاسيما في جانبها الاقتصادي من بين هذه الآليات نذكر مايلي:[2]

1-إعادة الاعتبار للدولة التنموية: اذ تعتبر الدولة التنموية التي تستطيع اطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة للناتج المحلي الإجمالي، وانما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك تأكد الدور الهام و التدخلي والمحفز للدولة التنموية، الذي يأخذ شكل الارشاد الاستراتيجي في توجيه عمليات التنمية وهناك العديد من الأمثلة والأدلة الإحصائية التي توضح أهمية دور ما يسمى " الدولة المحفزة" في احداث تغييرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية في ظل استراتيجية استثمارية واعية تهدف الى تحقيق تحول نوعي في البيئة الاقتصادية، والتركيبة القطاعية للاقتصاد (تنويع الاقتصاد)، الأمر الذي ينتج عنه معدلات استثنائية للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وفي حجم الصادرات.

2-الشراكة الفعالة بين القطاع العام والخاص: ان العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، يعد ذلك من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي بالنظر الى أن حدوث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين العام والخاص، وفي مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة كأنشطة البحوث والتطوير -على سبيل المثال- يؤدي الى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي من هذه التفاعلات خارج نطاق عمليات الأسواق، اذ أن علاقات الترابط والتكامل بين فروع النشاط الاقتصادي في المراحل الأولى من النمو

[1].بوخاتم صديق، بن مريم محمد، أثر التوزيع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARPL) خلال الفترة 1980-2018، مجلة دفاتر، بوداكس، المجلد، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)، 2022، ص46.47.

[2] . عمر مرزوقي، شهيناز كشرود، تحديات خطاب التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، جامعة باتنة 1. الحاج لخضر، 1 مارس 2018، ص 271.270..

تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية وليس فقط داخل الأسواق الأمر الذي يقود الى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية التقنية والمؤسسية التي تربط مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

3-برامج الإصلاح الاقتصادي: يعرف الإصلاح الاقتصادي الى ترك إدارة النشاط الاقتصادي الى قوى السوق وتقليل نطاق التدخل الحكومي، بما يكفل تحسين الكفاءة التخصصية لموارد المجتمع ويصبح ذلك مطلبا ضروريا عندما يعاني اقتصاد الدولة من عجز كبير في الموازنة العامة، تضخم جامح، ارتفاع درجة الحماية، سعر صرف مقوم بأعلى من قيمته، وديون خارجية كبيرة، ويطلق على هذه البرامج عدة مسميات منها برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، وتشتمل الملامح العامة لهذه البرامج على عناصر تشكل حزمة متكاملة من التغيرات الهيكلية تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية (الداخلية والخارجية) تكون مدعومة من قبل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) وذلك بهدف القضاء والتقليل من حدة الأزمات والاختلالات وتحقيق نمو قابل للاستمرار.

4-الاستثمار الأجنبي المباشر: تعد الاستثمارات من العناصر الديناميكية الأساسية في التنمية الاقتصادية وعاملا مهما في خلق الطاقات الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره وارتفاع مستوى الاستخدام وبالتالي العمل على توسيع حجم الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد الوطني، اذ لا تنحصر هذه الاستثمارات وتعبأ لمواجهة ضيق السوق وبالتالي الاستفادة من الوفرات الخارجية الناشئة عن اتساع السوق والترابط الأفقي والعمودي بين الفعاليات الاقتصادية فحسب وانما تتدفق هذه الاستثمارات لتأمين حاجة القطاعات الاقتصادية من المنتجات السلعية والخدمية بينيا، الأمر الذي يكرس حالة التشابك الاقتصادي، كما أن حركة الاستثمارات تعد مؤشرا من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستثمارات المباشرة تلعب دورا أساسيا في توفير الخبرات الإدارية، التقنية العالية والأسواق وزيادة الصادرات والإنتاج وتنويعه.

5-الصناعات الصغيرة المتوسطة: أدت التحولات والتطورات التي أفرزها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الى انعكاسات على القطاع الصناعي في العالم خلقت أمامه فرص هائلة لتسويق منتجاته عبر الحدود، وقد جاءت التطورات في ذات الوقت تقريبا مع ثروة المعلومات والتطور التقني الهائل الذي أدى الى إمكانيات الإنتاج الكبير والمتنوع والعالي المستوى من مختلف مراكز التصنيع في العالم، حيث انتقل الاهتمام من اقتصاديات و وفورات الحجم الكبير الى اقتصاديات التكنولوجيا المتقدمة وأساليب توزيع عمليات الإنتاج، كما أدت الى تقليل أهمية الميزة النسبية التقليدية التي كانت تبنى على أساسها المصانع الكبيرة، وانعكس ذلك على زيادة الأهمية الكبيرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة في هيكل الإنتاج الصناعي، ما أعطاها بعدا تنمويا محليا متعدد الجوانب على

اعتبار أنها تلعب دورا كبيرا في تجهيز المنشآت الكبيرة بالمواد نصف المصنعة، تقدم اليها الخدمات، كما أنها تساهم أيضا في تساهم هذه الصناعات في الوصول بالاستثمار الى كافة المناطق والمواقع، بما يساعد على اخضاع الاحتياطات الكامنة من الموارد الطبيعية، البشرية، العلمية لعملية التصنيع[1].

الفرع الثالث: مؤشرات التنويع الاقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها[2]:

- معدل ودرجة التغيير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية بلإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، اضافة الى زيادة أو انخفاض السهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن نجد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة لأن أحد الأهداف للتنويع هو تقليل الاعتمادات على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، اذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.
- نسبة الصادرات غير النفطية الى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصورة عامة، يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة اذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور اجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يفرز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من اسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة مهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

قياس درجة التنويع الاقتصادي: ان المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الاقتصادي في الدولة، الا أنها لا تعطينا درجة التنويع بدقة، وذلك لتشتته واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنويع، ولاجراء عمليات

[1] . عمر مرزوقي، شهيناز كشرود، المرجع السابق، ص272.

[2] . اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا، التنويع الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي)،الأمم المتحدة- نيويورك،2001،ص12.

المقارنة فيما يخص مدى التنويع الاقتصادي هناك عدة مقاييس يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الاقتصادي من أهمهم:

1- مقياس هرفندل – هيرشمان (Herfindal – Hirshman):

هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال المعادلة التالية:

$$H.H=\frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{X_1}{X}\right)}-\sqrt{\frac{1}{N}}}{1-\sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

H.H: مؤشر هيرفندل – هيرشمان ، يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي) ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط .

Xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس)

-2مقياس فلاديميركوسوف (Fladimur – Cossouv):

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية: $COS=\frac{\sum_{i=1}^{n} aI^2 X\beta i^2}{\sqrt{\sum_{1=1}^{n} ai^2 X\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\beta i^2}}}$

حيث:

Ai : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

Bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos : مؤشر فلاديميركوسوف حيث كلما أصبحت cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية [1] .

-3 مستوى التنوع الاقتصادي (مؤشر الانكتادUNUCTAD):

يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب (هو مؤشر التنوع الاقتصادي) وليستند الى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة ونصيب الفرد من الاستهلاك التجاري

[1] . ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره،ص 23، 24.

للطاقة، وقد وضعت هيئة الأمم الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي:

- مقدار اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة اسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء؛
- مقدار التركز في الصادرات.

وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي: $SJ=\frac{\sum_i |hij-hi|}{2}$

حيث:

Hij: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات j

Hi: حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة.

-4معامل التركز(Concentration coefficient):

يستند الى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها ويعد مؤشر جيني (Gini coefficient) نسبة للعالم الإيطالي كورادو جيني 1912 من أفضل مقاييس التركز وأبسطها، يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي **(أنظر الشكل رقم 2)**.

الشكل رقم (02): تقدير مؤشر جيني

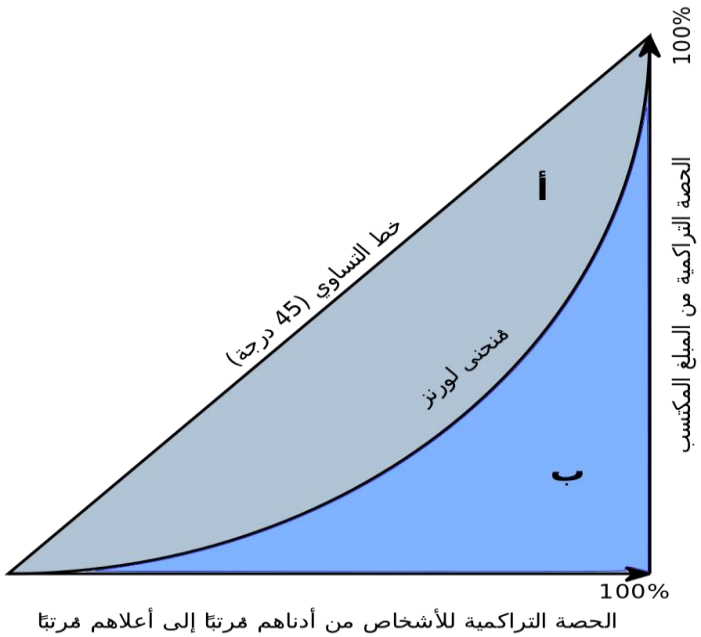

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/

تعتمد فكر مؤشر جيني على منحنى لورانز بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورانز وقطر المثلث (ORP)، ومساحة المثلث القائم (OPO)، وتتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة)، والواحد الصحيح الذي يمثل عدم مساواة تامة، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل[1].

[1]. شليحي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، العدد4، جامعة احمد دراية،أدرار، 2018، ص208، 210، 211.

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو من اهم المؤشرات الاقتصادية وأبرزها، وتهدف جميع الدول لتحقيقه لانه يعكس حقيقة الاداء الاقتصادي ويقيم الوضعية الاقتصادية له، كما يوضح المستوي المعيشي، وبالتالي فان النمو الاقتصادي مدلول اقتصادي واجتماعي في ذات الوقت.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

نظرا للأهمية التي يحظى بها النمو الاقتصادي، ولكي نعطي الموضوع حقه، سنبرز في هذا المطلب اهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يرى ريمون بار أن النمو الاقتصادي: " عبارة عن الزيادة الحاصلة في الثروات المتاحة والسكان" أما فرنسوا بيرو فيرى النمو بأنه " عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة أو عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي ما في بلد ما".

يعتبر Pa Samuelson. الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي"[1].

يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان"[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن ملاحظة عدة شروط في تعريف النمو الاقتصادي والمتمثلة فيما يلي:

- ✓ أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وليس في الدخل الإجمالي فقط. ويتطلب حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان.
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليس اسمية، لذلك فإن تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يتطلب أن يكون معدل الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أكبر من معدل الزيادة في المستوى العام للأسعار" التضخم "، (لإمكانية حدوث زيادة في قيمة الناتج نتيجة ارتفاع الأسعار فقط).

---

[1]. BelmokademMustapha,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie, 1994, P :09.

[2]. عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 11.

- ✓ تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و الزيادة المستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي تتطلب أن تكون ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة، قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج لفترة معينة، أو بسبب ارتفاع مفاجئ في أسعار السلع التي تقوم بتصديرها للخارج بسبب ظروف طارئة لا تلبث أن تزول كما حدث في حالة ارتفاع أسعار النفط عام 1973، حيث أدت إلى زيادة كبيرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي في الدول المصدرة للنفط، ثم تلاشت هذه الزيادة مع انخفاض أسعار النفط مرة أخرى في الثمانينات، فهذا النمو يعتبر نمو عابر لا يلبث أن يزول. ومن ناحية أخرى فهذه الزيادة لا بد وأن تكون مستقرة أي لا تتعرض للتقلب الشديد في معدلها من فترة زمنية لأخرى. وتحقق هذا الشرط يمكننا من تحقيق نمو اقتصادي ذاتي ومستديم لا يخضع بتغيرات ظرفية في بعض المتغيرات الاقتصادية وهو المطلوب تحقيقه في كل الاقتصاديات سواء النامية أو المتقدمة.

وعليه من خلال الشروط السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل للنمو الاقتصادي على أنه "حدوث زيادة مستمرة على المدى البعيد في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي". ويقاس النمو الاقتصادي بمعدل سنوي يسمى معدل النمو الاقتصادي حيث:

$$TC_t = \frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \times 100$$

وهذا المعدل يمكن أن يكون اسمي أو حقيقي، وذلك حسب قيمة الناتج المحلي الإجمالي المستعمل (PIB)، إما اسمي PIBN أو حقيقي. PIBR. ويمكن كتابة علاقة معدل النمو الاقتصادي الاسمي بالمعدل النمو الاقتصادي الحقيقي كما يلي:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل النمو الاقتصادي الاسمي –معدل التضخم

الفرع الثاني: ميزات وأهداف دراسة النمو الاقتصادي

أولا: ميزات النمو الاقتصادي

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المظاهر (مميزات) التالية[1]:

[1]. خالد بن جلول، "أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي"، مذكرة الماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر، 2009، ص 65.

1) **زيادة حجم الإنتاج:** وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد، من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.
2) **حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:** إن تحقيق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا أكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأفراد سيؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو.
3) **التقدم الاقتصادي:** وكما عرفنا ان التقدم الاقتصادي جملة التحسينات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو الاقتصادي، ومنه فإن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

ثانيا: أهداف دراسة النمو الاقتصادي

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فيما يلي: [1]

1) **بالنسبة للفرد:** إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية؛
2) إن أوضاع الفقراء لا تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في توزيع الدخل والحد من تفاوته بين طبقات المجتمع المختلفة؛
3) **بالنسبة للدولة:** إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيد عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التنمية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، وانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز؛

[1]. نزار سعد العبسي، إبراهيم سليمان قطف "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "، عمان، 2003،ص 316.

4) إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومترافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استتراف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية.

الفرع الثاني: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

أولا: قياس النمو الاقتصادي

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الإجمالي PIB المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة"[1].

باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1) **المعدلات النقدية للنمو** : هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تماشيا مع ملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية ،المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة. ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقديةللنمو كما يلي[2] :

[1]. هوشيارمعروف ، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط2 ، 2005، ص 77.

[2]. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص 117-119.

- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أوالدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.
- ✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية** :عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالةأثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2) **المعدلات العينية للنمو** : مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال : عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

3) **مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى)[1].

[1]. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سبق ذكره، ص119-121.

ثانيا: عوامل النمو الاقتصادي

يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

1) **اليد العاملة:** يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق إلا انه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري[1]، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.

2) **رأس المال** وهو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانيء وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع. فالتراكم الرأسمالي أي زيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره (أي عدم استهلاكه)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه.

3) **التقدم التقني:** ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفة معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة الشرائية في المجتمع[2]. فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج التحسن في التنظيم والإدارة، إدخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

المطلب الثاني: أنواع ومحددات وعناصر النمو الاقتصادي

في هذا المطلب سوف نسلط الضوء على انواع النمو الاقتصادي و محدداته،بالاضافة الى عناصره.

الفرع الأول: أنواع النمو الاقتصادي

هناك عدة أنواع من النمو الاقتصادي: النمو الموسع النمو المكثف، النمو الطبيعي، النمو العابر والنمو المخطط

[1]. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002، ص 743.

[2]. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، ص 44.

1) **النمو الاقتصادي الموسع** :يتمثل في كون نمو الدخل يساوي معدل نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي ساكن[1].

2) **النمو الاقتصادي المكثف** :في هذا النوع بالتحديد نجد أن نمو الدخل يفوق نمو السكان وعليه فان الدخل الفردي يزداد.

3) **النمو الاقتصادي الطبيعي:** أو ما يطلق عليه بالنمو التلقائي، ما يعني أنه يحدث في اقتصاد بلد ما دون أي تخطيط علمي مسبق، هذا ويتميز النوع كونه بطيء وتدريجي في شكل عمليات موضوعية في مسارات تاريخية متعاقبة، وكما هو معروف أن ظاهرة النمو التلقائي حدثت تاريخيا بالانتقال من مجتمع الاقطاع الى مجتمع الرأسمالية، ويمكن ايجاز تلك العمليات في أربعة مراحل على النحو التالي[2]:

أ. **العملية الأولى:** تعنى بالتتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل أي الانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية ثم إلى الصناعة الآلية الكبرى.

ب. **العملية الثانية:** وهي متعلقة بالتراكم الأولي لرأس المال، ففي بادئ الامر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة لتحول بعد ذلك إلى صناعة.

ج. **العملية الثالثة** : تخص الانتشار الواسع للعملية الانتاجية ليس لإشباع حاجيات المنتج فقط، بل لتعداه لغرض المبادلة وهذا ما دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

د. **العملية الرابعة** هدفها الأساسي تكوين السوق الداخلي، حيث يكون لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب عليه، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

من خلال التمعن والتفحص في هذه العمليات وبالمقارنة بين اقتصاديات البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة، يمكن القول أن هذه الأخيرة مرت بهذه العمليات بشكل جزئي ما انجر عنه التخلف و عدم التطور سواءا اقتصاديا أو اجتماعيا، أما بالنسبة للدول الرأسمالية المتطورة فجل قطاعاتها عرفت نمو متسارع ذو مرونة عالية لاسيما في المجال الاجتماعي و الثقافي.

4) **النمو العابر:** وهو نمو غير دائم يزول بزوال الأسباب، أي هو نمو يظهر بفعل عوامل سواءا كانت داخلية أو خارجية. ويتميز هذا النوع من النمو بعدم الثبات والاندثار بمجرد ذهاب هذه العوامل، وخير مثال له وبالتحديد البلدان العربية (نمو بلا تنمية).

---

[1]. أشواق بن قدور تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص65.

[2]. أسماء حجيلة " دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 13 دولة نامية(2000 - 2012)" مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد 2014/2015، ص111.

5) **النمو المخطط:** وهو عكس النمو الطبيعي الذي يحدث بصورة تلقائية، اذ هذا النوع يحدث نتيجة تخطيط علمي شامل لموارد وحاجات البلد، وتتوقف قوة وفاعلية النمو المخطط على قدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، بالإضافة الى فاعلية التنفيذ وللمتابعة ومشاركة الشعب في عملية التخطيط في كافة مستوياته.

الفرع الثاني: محددات وتكاليف النمو الاقتصادي.

إن ارتباط النمو الاقتصادي بالدخل الفردي والذي بدوره مرتبط بمستوى المعيشة للأفراد، جعل الاقتصاديون يحاولون التعرف على أهم محددات النمو الاقتصادي، والتكاليف التي تقدمها الدول في سبيله .

أولا: محددات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من محددات للنمو الاقتصادي تعمل على تحديده وإحداثه، ومن بين هذه المحددات ما يلي:

1) **المحددات الكيفية للنمو الاقتصادي**

يمكن تقسيم المحددات الكيفية إلى محددات داخلية وأخرى خارجية.

أ. **المحددات الداخلية:**

تتمثل في ما يلي[1]:

- ✓ **الاستقرار السياسي و الأمني:** غالبا ما تؤدي حالة عدم الاستقرار السياسي إلى عدم تشجيع الاستثمار و إعاقة النمو الاقتصادي، و هذا ما يترتب عليه أن أصحاب رؤوس الأموال سوف يمتنعون على استثمار أموالهم، و لذلك كلما كان البلد أكثر استقرار وأمانا في الحاضر و المستقبل كلما كان تكوين رأس المال أكبر، و العكس صحيح.
- ✓ **الحلقة المفرغة للفقر:** إن المستوى المنخفض لمعدلات الادخار في البلدان يعد من أهم الأسباب في توليد الحلقة المفرغة للفقر في تلك البلدان، ذلك لان تكوين رأس المال يعد من أهم العوامل التي تحفز على النمو الاقتصادي، فعدم توفر الموارد اللازمة لاستخدامها من أجل تعزيز وتطوير الإنتاجية في المستقبل لإنتاج مستلزمات الحياة يجعل البلدان الفقيرة غير قادرة على تخصيص الموارد من أجل الاستثمار.
- ✓ **سياسات البلدان النامية:** من أهم الأسباب التي تجعل البلدان النامية غير ملائمة لعمليات التنمية، هي الاعتماد على سياسة التقليد في التركيب الاقتصادي للبلدان المتقدمة، وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المراحل التي قطعتها تلك البلدان في عملية التنمية بهدف إحداث التغيرات الهيكلية التي حصلت في البلدان المتقدمة.

ب. **المحددات الخارجية**

يمكن إيجازها في:

[1]. عبادة عبد الرؤوف ،"محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر : دراسة تحليلية قياسية 1970-2008"، ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة 2011 ، ص 73-75.

- ✓ **الاستقلال السياسي:** إن الظروف المستقرة وحدها لا تكفي لإيجاد نمو اقتصادي متواصل، فمعظم الحكومات الاستعمارية كانت تنشئ استثمارات محدودة لتدريب أصل البلد في تطوير إنتاج المواد الأولية لتصديرها إلى الدول الصناعية دون الاهتمام بإحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة أو الضرورية لسير عملية النمو الاقتصادي.
- ✓ **سياسات البلدان المتقدمة** من بين السياسات التي تبنتها البلدان المتقدمة في جوهرها سياسات حماية، لان البلدان المتقدمة غير راغبة في فتح أسواقها للمنتجات الصناعية للبلدان الأقل تطورا، إضافة إلى ذلك سياسة تدفق الموارد البشرية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة و التى تشكل تكوين رأس المال البشري الضروري لمرافقة تكوين رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي، و على ذلك فإن تشجيع ظاهرة هجرة الأدمغة من قبل البلدان المتقدمة يشكل عائقا أمام اقتصاديات البلدان الأقل تطورا.

2) المحددات الكمية للنمو الاقتصادي.

تقسم المحددات الكمية أيضا هي الأخرى إلى محددات داخلية وخارجية.

أ. المحددات الكمية الداخلية:

تتمثل في[1]:

- ✓ **الرأسمال البشري:** مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على المعرفة هو الأفضل، والاستثمار في الإنسان يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية، ويبرز أثر الرأسمال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.
- ✓ **النمو السكاني:** لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.
- ✓ **الاستهلاك النهائي:** له تأثير كبير النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي والذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة واستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج وهذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي.
- ✓ **التراكم الخام للأصول الثابتة:** يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز والخدمات المحملة لهذه السلع، كذلك بشمل هذا التراكم على الأراضي والعمارات، وبذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.

[1]. محمد عبد العزيز عجيمية محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 395، 396.

- ✓ **التضخم:** يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية، ويكون هذا الارتفاع مستمر ولفترة طويلة في أسعار السلع والخدمات، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الإفراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الإفراد.
- ✓ **البطالة:** وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي، انخفاض القوة الشرائية وبالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي وكذلك حجم الادخار، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

ب. المحددات الكمية الخارجية:

تتمثل في[1] :

- ✓ **الانفتاح التجاري:** يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.
- ✓ **الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية وبذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة، وعليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل وعلى تركيبة عوامل الإنتاج، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية وكذلك على الميزان التجاري...الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.
- ✓ **أسعار المحروقات:** لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالاتجاه نحو الارتفاع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية، كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، المعتمدة على الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، و من هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو و من ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

ثانيا: تكاليف النمو الاقتصادي.

تعتبر تكاليف النمو الاقتصادي بمثابة التضحيات والأضرار التي يتحملها المجتمع بجميع جوانبه مقابل الرفع من حجم لناتج وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، و من بين هذه التكاليف ما يلي:

1) **تكلفة الفرصة الضائع:** ما ان يختار مجتمع نموا اقتصاديا، فإن اختار قبل ذلك أن يضحي باستهلاك الحاضر بكل مزاياه المادية والمعنوية فالمعدل المرغوب للنمو الاقتصادي ينطوي على ضياع فرصته بالتمتع بنفس المستوى من الاستهلاك الجاري نحو تحقيق المزيد من تراكم رأس المال والتقدم التقني، يتمكن الاقتصاد من بناء

[1]. عبادة عبد الرؤوف، مرجع سبق ذكره، ص ص80،81.

استثمارات مادية بشرية وتقنية، لا تعطي عائدا مباشرا في صورة سلع وخدمات يجري استهلاكها حاضرا إنما يتحقق بها نمو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني في المستقبل[1].

2) **التكلفة البيئية للنمو:** يعد تدهور البيئة وتلوثها وسوء استغلال مواردها من أهم المشاكل الناتجة عن الزيادات المكثفة والمتواصلة في معدلات النمو العالي، القائم على استخدام المزيد من عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال والأرض، مصحوبة بتحديات تكنولوجية جد متطورة، تعنى باستمرار للتفوق على مسائل نقص الموارد وارتفاع التكاليف والتي تقف كحجر عثرة أمام تحقيق أقصى ما يمكن من نمو اقتصادي سريع ومتواصل وفي سبيل ذلك تدفع البيئة ثمن هذه الزيادات الكمية سوءا بتلوثها أو بتدهورها وخسارة مواردها، أما تدهور البيئة فيقصد به نضوب بعض مواردها أو استنزافها وفقدانها بعض إنتاجيتها أو كل إنتاجيتها، مثل الأرض تفقد خصوبتها، ناهيك عن تلوث الهواء الناتج عن مداخن المنشآت القذرة واحتراق المواد المصنعة واستخدام مكثف للطاقة، مع هذا كله،الى أنه لا يمكن حصر كل المشاكل البيئية الناتجة عن النمو الاقتصادي المتسارع بل هناك مجموعات أخرى من الآثار البيئية قد لا يظهر إلا في المدى البعيد فتراكم الغازات مثلا في الغلاف الجوي من شأنه أن يرفع من درجة حرارة سطح الأرض، ما يترتب عليه من عواقب اقتصادية واجتماعية مدمرة للجنس البشري، وتكون هاته الغازات نتيجة لبعض الأنشطة مثل المصابيح الكهربائية صناعة الإسمنت...الخ، كما تتعرض طبقة الأزون للتدمير نتيجة التفاعلات بين عدة مواد كغازات الهالون و أول أكسيد الكلور، وما ينتج عنها من سلسلة معقدة من أمراض وأضرار عامة تمس بالحياة ككل[2].

3) **التكاليف الاجتماعية:** يقدم النمو للإنسان الكثير من السلع والخدمات والفرص المادية الأخرى كالمياه النقية والصرف الصحي والتعليم والصحة والكهرباء...الخ، إلا أن هذه الإنجازات المادية المتنوعة لا تتحقق دائما لكل المجتمعات، ولا تتوزع بنفس الدرجة داخل المجتمع نفسه، فغالبا ما تؤدي معدلات النمو المتزايدة إلى تدهور المؤشرات الاجتماعية المختلفة (متوسط العمر المرتقب طريقة توزيع الدخول ...، فمن المفترض أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى عدالة أكثر في توزيع دخول الأفراد وتحسين متواصل لمستوى شبكات معيشتهم، إلا أن ذلك مرهون إلى حد كبير بالسياسات والمؤسسات المحلية المسؤولة عن تصميم وتدعيم الأمان الاجتماعي ومعاجلة المشاكل المتعلقة بالصحة، و أما التلوث البيئي فيعني كل إضافة تؤثر سلبا على أداء وظائفها الطبيعية وتشمل تلوث التربة، المياه و الهواء.

[1]. حسين عمر، "النظريات الاقتصاديات ، دار الكتاب الحديث، مصر، دون سنة نشر، ص 230.

[2]. صليحة بوزيد "استراد رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مذكرة الماجستير تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار ،عنابة، 2005، ص 33.

كما أن هناك مظاهر اجتماعية أخرى تخلقها تراكمات النمو المتواصل، مثل تغيير تركيبة المجتمع وسلوك الأفراد داخله، حيث تتفشى الجرائم أكثر ويتضاعف التفكك الاجتماعي وتنتشر الأمراض المزمنة والمعدية خاصة الناتجة عن التلوث البيئي ويزداد استغلال الأطفال دون سن المعمل، وهو واحد من أبرز مظاهر النمو السريع وحتى في المجتمعات التي تنجح في تحقيق الغرض الصحة أفضل وأعمار أطول وتعليم أرفع، تتحمل تكاليف أخرى للنمو تعلق أساسا بزيادة ازدحام المدن وتكدس البنايات فيها، حيث تتدفق تيارات المرور بلا انقطاع مع زيادة أوقات الفراغ وانخفاض عدد ساعات العمل نتيجة التطورات التكنولوجية[1] .

الفرع الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من العوامل المحددة لمعدلات النمو الاقتصادي في البلدان المختلفة على الرغم من عدم وجود أي مبادئ أو أسس يمكن اعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في أي بلد ومن أهم هذه العناصر هي:

أولا: الموارد الطبيعية

وهي ما يمكن استغلاله من موارد التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن الأرض والمياه والغابات وغيرها ... مع الأخذ بعين الاعتبار الكمية والنوعية لهذه الموارد، ويشترط في هذا العامل الاستغلال حيث لا قيمة لأي مورد طبيعي لا يمكن استغلاله لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمعات، حيث أن أي بلد يتمتع بكميات هائلة من أي مورد طبيعي غير مستغل هو بلد لا يمكن له تحقيق أدنى مستويات النمو الاقتصادي ما لم يتم استغلال هذا المورد، ولتلبية هذا الشرط أي الاستغلال يجب توفر مستوى معين من الطلب على السلع التي يمكن إنتاجها من هذا المورد كما يجب أن تكون كلفة هذا المورد لتحويله إلى سلع أو خدمات قابلة للاستهلاك أقل من الفوائد التي يمكن جنيها من هذا التحويل.

ويشمل عامل الموارد الطبيعية نوعية وكمية هذه الموارد، فالنوعية الرديئة من الموارد لا يمكن تحويلها إلى حالات اقتصادية يمكن للمجتمع الاستفادة منها، وتمتاز الموارد الطبيعية في كثير من الأحيان بعدم ثباتها وتغيير كمياتها ونوعياتها، حيث يمكن لبعض الموارد إن لا تتجدد ويمكن لبعضها أن يزداد نتيجة تطويرها، وهذا التطوير يحتاج إلى توجيه الجهود في وقت ما إلى البحث والدراسة لتطوير الموارد وذلك على حساب التضحية ببعض الموارد وما ينتج عنها من سلع استهلاكية في المدى القصير في سبيل الوصول لمورد متطور وجديد على المدى البعيد يتيح الوصول لمستويات أعلى على هذا المنحنى[2] .

---

[1]. برينيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، "أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون مكان وتاريخ النشر، ص469.

[2]. علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض، دار جليس الزمان، عمان، 2010، ص ص، 40-43.

ثانيا: الموارد البشرية:

ويتمثل هذا العامل بشكل رئيسي بعدد السكان في بلد ما، ولهذا العامل أهمية كبرى في تحديد معدل النمو الاقتصادي لبلد ما حيث يدخل كمكون رئيسي في معادلة الدخل الحقيقي للفرد كمؤشر على معدل النمو الاقتصادي والمعادلة التالية توضح ذلك:

معدل الدخل الحقيقي =***الناتج القومي الاجمالي الحقيقي / عدد السكان***

ونلاحظ من المعادلة أن عدد السكان هو المحدد لما يمكن أن يكون عليه معدل الدخل الحقيقي اعتمادا على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فإذا ازداد عدد السكان والذي يمثل القوى البشرية بدرجة لا تتناسب مع زيادة في مقدار الناتج القومي الإجمالي الحقيقي قل الطرف الأيسر من المعادلة وبالتالي قل معدل النمو الاقتصادي ، أما إذا بقيت الزيادة في عدد السكان بحدود أقل من الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي فان معدل النمو الاقتصادي سيرتفع، إن الزيادة في عدد السكان تفترض الزيادة في القوى العاملة وبالتالي الإنتاج وهذا ما يؤثر بدوره على إنتاجية العمل ويمكن استخدامها لقياس الكفاءة في استغلال وتخصيص الموارد لتحويلها إلى سلع وخدمات وتتأثر إنتاجية العمل بمجموعة من العوامل يمكن اعتبارها عوامل مؤثرة في معدل النمو الاقتصادي أهمها :

1. معدل ساعات العمل في الأسبوع الواحد؛
2. المستوى التعليمي للفرد الذي ينجز العمل؛
3. المستوى الصحي للفرد الذي ينجز العمل؛
4. المهارة الفنية والخبرة المكتسبة للفرد الذي ينجز العمل؛
5. كمية ونوعية المصادر المتاحة في انجاز العمل؛
6. المستوى التنظيم والإدارة في العمل؛
7. كمية ونوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمل؛
8. نوعية العلاقات الإنسانية في العمل.

ثالثا: رأس المال

وهو ما يسمى برأس المال الحقيقي، ويمثل مجموع السلع التي تستخدم في الإنتاج والتي سبق إنتاجها من قبل، ونميز بين رأس المال الثابت الذي يتكون من سلع، معمرة، ورأس المال المتداول والذي يتكون من

مخزون مواد الخام والسلع النصف مصنعة، وغيرها من السلع التي لا بد أن تم عليها بعض التحويلات كي تؤدي خدماتها الإنتاجية.

منه نجد أن رأس المال في علم الاقتصاد يقصد به وسائل الإنتاج، وإن عملية تراكم رأس المال تساعد على تحقيق نمو اقتصادي، حيث أنه كلما زادت عملية التضحية بالاستهلاك الحالي، وزاد استخدام الموارد الاقتصادية في تكوين رأس المال ترفع الطاقات الإنتاجية بدرجة أكبر، والتي تساعد بدورها على تحقيق أكبر معدلات نمو اقتصادي ممكنة[1].

رابعا: التقدم التكنولوجي

إذ لم يعد خافيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به لابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تقرير مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية، وهي المهام التي يقوم بها المنظم حسب التعبير الشومبتري، ويحدث التطور التكنولوجى من خلال التكوين الرأسمالي و الاستثمار في مجالات البحث و التطوير.

فالابتكارات العلمية الحديثة و الاستثمار في تطوير التعليم و التدريب والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا، ويؤكد علماء تاريخ الفكر الاقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصر الرئيسي للتقدم الاقتصادي، ومع أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا هاما في تحسين التقدم المادي، إلا انه ليس شرطا كافيا لاستمرار النمو الاقتصادي، إذ لكان كذلك لتمكنت كل الدول من تحقيق نمو سريع لأن التكنولوجيا مال عام في متناول الدول[2].

خامسا: التخصص وتقسيم العمل

إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي نادى به آدم سميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ في تحقيق النمو الاقتصادي حيث أن تقسيم العمل والتخصص في هذا العمل يؤدي بالضرورة إلى تحسين كمية و نوعية الإنتاج بنفس الكمية من مدخلات هذا الإنتاج وهو ما يسمى اقتصاديا بتحسين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقسيم العمل ستكون أقل في حالة اقتصاديات الدول النامية كما ذكر سميث محدودية حجم الأسواق في هذه الاقتصاديات مما يعني تقليل حجم عمليات الإنتاج ولكن الكفاءة في إنجاز هذه العمليات ستكون عالية وزيادة

[1]. عبد الرؤوف عبادة ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.
[2]. محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص 11، 12.

حجم السوق والتوسع فيه وزيادة التقدم التكنولوجي للدولة يزداد التخصص في الإنتاج وتقل التكاليف بزيادة حجم الإنتاج.

سادسا: البيئة الاقتصادية

إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن ويعمل على إعاقة عمليات الاستثمار ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على التحضر والنمو الاقتصادي.[1]

المطلب الثالث: التيارات الفكرية للنمو الاقتصادي

اهتم الاقتصاديون منذ القدم بمسائل النمو وتراكم رأس المال ووضعوا النظريات التي ركزت على عوامل الإنتاج وبنيته، وقد زاد هذا الاهتمام أكثر عندما ظهر الأساس النظري لاقتصاد التنمية كفرع من فروع علم الاقتصاد خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والذي يهتم بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق سنحاول عرض بعض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: النمو الاقتصادي في الفكر التقليدي

أولا: النمو الاقتصادي عند التيار الكلاسيكي.

تتضمن نظرية النُمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- **سياسة الحرية الاقتصادية:** الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- **الربح هو الحافز على الاستثمار: كلما** زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- **ميل الأرباح للتراجع:** وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- **حالة السكون:** اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما إن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُمو الاقتصادي، وتقوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو

[1]. مصطفى بن ،ساحة "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، غرداية، 2011،ص11.

السكاني وتراجع النمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية. أما في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون[1].

1) النمو عند آدم سميث

يرى آدم سميث أن أساس التنمية الاقتصادية هو تراكم رؤوس الأموال الناتجة عن فائض الإنتاج، أي الفارق بين الدخل الناتج والتكاليف الأولية على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات جديدة ويعتبر أن سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك، وهكذا ترى النظرية الكلاسيكية أنه لا داعي للمغالاة في الاستهلاك بل تنادي إلى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والعوائد في شراء الآلات والمعدات.

إن آدم سميث يرى أن الإنتاج يجب أن يسوق إلى الخارج من أجل توسيع السوق للسلع المحلية، وبالتالي فإن تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي سيحصل تلقائيا أيضا، نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في زيادة إنتاجية العمال، إضافة إلى أن التخصص يؤدي إلى زيادة مهارات العمال ومقدرتهم على الابتكار[2] .

إذ أكد على أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق، فكون السوق ضيقة لن يسمح بتوزيع الإنتاج المتزايد الناتج عن تقسيم العمل، بينما يؤدي توسيعه إلى خلق إمكانيات جديدة لتقسيم العمل، مما قد يدخل الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسيم العمل وتوسيع السوق وزيادة الوفرات الداخلية ورفع الإنتاجية، وهو ما يوصل الاقتصاد إلى مرحلة الدعم الذاتي[3].

كما أشار سميث إلى دور طلب السوق والاكتشافات الجغرافية في رفع الإنتاجية وتعظيم الثروة الاقتصادية، إضافة إلى دور الوفورات الاقتصادية المحققة من توسع الصناعات في جذب القوى العاملة المؤهلة، وكذلك تأثير تطور وسائل النقل على تخفيض تكاليف الإنتاج والتسويق.

على الرغم من أن آدم سميث عد العمل العنصر والمعيار الوحيد للقيمة إلا أنه اعتمد كذلك على عناصر الإنتاج الأخرى وهي رأس المال والأرض.

---

[1]. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي : نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، 2009، ص 35-34 تم تحميل الكتاب الالكتروني من الموقعwww.faculty.mu.du.sa ، 27/10/2020

[2]. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، مرجع سابق، ص 65.

[3]. هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء، الأردن، 2005، ص.371

2) **النمو عند مالتوس:**

اهتم "مالتوس" عام 1796 بمسألة النمو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي، حيث عرف مشكلة التنمية الاقتصادية بأنها تشرح الفرق بين ناتج إجمالي منتظر نهائيا والناتج الفعلي، ويكمن اهتمام مالتوس بالنمو في تفسيره لمسألتي النمو السكاني والنمو الإنتاجي استنادا إلى مفهوم العوائد المتناقصة، حيث يميل السكان إلى النمو بمتتالية هندسية، أي بمضاعفات الرقم (2) بين جيل وآخر، بينما يزداد الغذاء بمتتالية حسابية، أي بزيادة الكمية نفسها في كل فترة زمنية[1]. وبالتالي فنصيب الفرد من الدخل يتجه للانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف، مما يدل على أن زيادة النمو السكاني تعيق عملية التراكم الرأسمالي، وبالتالي عملية النمو الإنتاجي. ويرى مالتوس أن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع الذي يعكس الانخفاض المزمن في مستويات المعيشة هو التقليل من عدد الولادات والمعروفة في العصر الحالي بفكرة تحديد النسل.

من جهة أخرى، تقوم نظرية مالتوس على أساس أنه إذا كان الناتج الوطني يزيد بمعدلات أكبر وأسرع من معدلات النمو السكاني فإن نصيب الفرد من الدخل لابد أن يرتفع. حيث أن الزيادة السكانية ستؤدي إلى زيادة عرض العمل ومن ثم فإن هذه الزيادة في عرض العمل تعد سببا في خفض الأجور حتى تصل إلى مستوى الكفاف، وهذا المستوى الأخير من الأجور يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة أرباح المنتجين، مما يحفزهم على زيادة الادخار والاستثمار، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الناتج الوطني، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي.

3) **النمو عند دافيد ريكاردو**

قام دافيد ريكاردو بتوضيح كيفية ظهور وانتشار الركود في النهاية في كافة الاقتصاديات، وتصور ريكاردو أن إمداد السكان المتزايدين بالطعام يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية، مما يؤدي في النهاية عن إيقاف عملية التنمية، فهي نظرية بسيطة غير أنها شاملة بما لها من صلة واضحة بأوضاع الدول النامية المكتظة بالسكان[2].

في نموذج ريكاردو توجد ثلاث مجموعات اقتصادية أساسية هي: الرأسماليون والعمال وأصحاب الأراضي، حيث يتولى الرأسماليون توجيه عملية التنمية عن طريق الادخار من أرباحهم وتحقيق تراكم رأس المال طالما تفوق معدلات الفائدة حدودا دنيا معينة، ولا يمتلك العمال الذين يشكلون المجموعة الأكبر وسائل الإنتاج بل يستخدمون الوسائل المقدمة من طرف الرأسماليين، ويعتمد حجم القوة العاملة على مستوى طبيعي للأجور يتوقف عنده السكان العاملون عن الزيادة أو النقصان. وتضم المجموعة الثالثة ملاك الأراضي ويستطيعون

[1]. عبد الوهاب الأمين التنمية الاقتصادية : المشكلات والسياسات المقترحة، دار ،حافظ المملكة العربية السعودية، 2000، ص 123.
[2]. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، مرجع سابق، ص 72.

تقاضي الربع مقابل استغلالها، والربع بالنسبة لأرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل ومن رأس المال يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض وقيمة الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه باستخدام نفس الكمية من العمل ورأس المال على أرض مناظرة تمتاز بالرداءة تسمى بالأرض الحدية. [1]

4) **الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية**

رغم أن النظرية الكلاسيكية، قدمت أفكار جديدة وإسهامات قيمة للاقتصاد إلا أنها لم تسلم من النقد، ويمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:

- ✓ **تجاهل الطبقة الوسطى؛**
- ✓ **إهمال القطاع العام؛**
- ✓ **إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا** : افترضت النظرية بأن المعرفة الفنية من المعطيات وثابتة عبر الزمن. وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتقنيات على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة حاليا، خاصة بلدان شرق آسيا؛
- ✓ **القوانين غير الحقيقية: نزعة** التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد ؛
- ✓ **خطأ النظرة للأجور والأرباح:** ففي الواقع لم يحدث أن آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم؛
- ✓ **عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو** : حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: إن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعد تفسيرا مقنعا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم؛
- ✓ **الادخارات تتوجه كلها للاستثمارات:** وهذا اعتقاد ليس صحيحا، فيرى "شومبيتر" أن الاستثمار يمكن أن يزيد عن الادخار من خلال الائتمان المصرفي[2].

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية في النمو.

1. فرضيات النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، والتي كانت قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

[1] المرجع نفسه، ص.73

[2] عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص36

- ✓ أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- ✓ أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال التنظيم، التكنولوجيا).
- ✓ بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- ✓ فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار فى توجيه الاستثمارات، حيث يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنّمو شكلا آليا ميكانيكيا [1].

أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

ويرى النيوكلاسيك أنه لا يوجد سبب جوهري يؤدي إلى الاعتقاد باقتراب حالة السكون والركود بناءا على عاملين، أولهما التقدم التقني وثانيهما مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية، حيث أكدوا أن حدوث التقدم التقني باستمرار يؤدي إلى ظهور مشروعات استثمارية ذات عوائد مرتفعة، وبالتالي القضاء على أية ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية. أما بالنسبة للعامل الثاني فاعتبروا أن مرونة الطلب على الأرصدة الاستثمارية كبيرة بالقدر الذي يجعل الوصول إلى حالة الركود يتطلب وقتا طويلا حتى في غياب أي تقدم تكنولوجي، ويشترط هذا التفاؤل توافر الرغبة في الادخار من جانب المجتمع، فكون الرغبة في الادخار ضعيفة ينتج عنها بطء معدل النمو بغض النظر عن وجود فرص استثمارية. مما قاد النيوكلاسيكين إلى الاعتقاد والتأكيد على أن الادخار عادة راسخة جدا في الدول المتقدمة فضلا عن تزايد قوتها في هذه الدول مع مر الزمن[2].

[1]. المرجع نفسه، ص 37-38.
[2]. محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي، مرجع سابق، ص 81.

2. أهم الانتقادات الموجهة إلى النظرية النيوكلاسيكية للنمو:

مثلها مثل النظرية الكلاسيكية تعرضت النظرية النيوكلاسيكية لجملة من الانتقادات أهمها[1]:

- ✓ التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية؛
- ✓ القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية؛
- ✓ الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل؛
- ✓ افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

ثالثا: النظرية الماركسية

1) فرضيات النظرية

ظهرت الماركسية كمذهب وتيار فكري في النصف الثاني من القرن 19، في شرق أوروبا وقد استوحى ماركس نظريته من التراث الفكري للفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي والاشتراكية الفرنسية والماركسية مصطلح يدخل في علم الاجتماع والاقتصاد السياسي والفلسفة وسميت بالماركسية نسبة إلى مؤسسها كارل ماركس منظر الشيوعية العلمية بالاشتراك مع صديقه فريدريك أنجلز[2].

لقد فند كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الانتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة[3].

تعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك أي ما هو مخصص للاستثمار ، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة، ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة أي أن هناك تنظيما معينا للإنتاج في المجتمع يتضمن: [4]

---

[1]. عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص ص 37-38.
[2]. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1993، ص 135.
[3]واثق على الموسري، مرجع سابق، ص 231.
[4]المرجع نفسه، ص232.

- ✓ تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق
- ✓ البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.
- ✓ الوسائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام.

2) الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية

كأي نظرية وجهت إلى الماركسية بعض الانتقادات نذكر منها: [1]

- تركيز اهتمام الماركسيين على البنية الداخلية للمجتمع الواحد اعتقادا منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد؛
- لا يفصل الماركسيون بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للمجتمع الواحد، وبالتالي فإنهم عندما يدرسون المجتمع بكل تناقضاته الداخلية لا يعني تجاهلهم للبيئة الخارجية للمجتمع، وفي هذا الصدد يقول فلاديمير لينين: ليس هناك فكرة خاطئة وأكبر ضررا من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية؛
- يعتبر العامل الاقتصادي محور الاهتمام وتفسير الماركسيين للظواهر؛
- عدم إلمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحليلهم من خلال اعتبار الطبقة كفاعل والإمبريالية كقوة محفزة؛
- رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين دول، فإن الماركسيين ينكرون دور الدول بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا أي بين الدول وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي، فهو صراع إيديولوجي لأنه بين أيديولوجيتين مختلفتين وهما الرأسمالية والاشتراكية، وهو صراع اقتصادي لأنه يدور حول أسلوبين إنتاجيين مختلفين بشأن ملكية وسائل الإنتاج.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي في النظريات التقليدية المحدثة.

أولا: النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية.

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون ماينادركينز (1883 – 1946)، الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة (1929) – (1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل الوطني ترتبط بنظرية المضاعف؛ حيث يزداد الدخل الوطني بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي: [2]

[1] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص192

[2]. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء العراق) – دراسة تطبيقية)، مجلة

1) **معدل النمو الفعلي (AG):**

وهو يمثل نسبة التغيير في الدخل.

2) **معدل النمو المرغوب (WG):**

وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

3) **معدل النمو الطبيعي (NG)**

فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل ، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًا معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب فيه مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم ، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي – حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقل من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي بصورة مؤقتة، فإن كلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وأن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

ثانيا تحليل شومبيتر

عمل جوزيف شومبيتر على سد الفجوة القائمة بين آراء ماركس وآراء النيوكلاسيكيين المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، فيرى أنه رغم أن النمو يأخذ مكانه في بعض المجالات بطريقة سلسة وتدريجية، إلا أن النمو في هذه المجالات ليس هو السبب الذي يترتب عليه الانتقال إلى مستويات معيشية أعلى. ويرى شومبيتر أن التغيرات الاقتصادية الناتجة عن تحقيق هذا الهدف الأخير تتمثل في صورة تدفقات مفاجئة وثابتة، ويكون ذلك ببروز فرص استثمارية جديدة على نطاق واسع، كالاستثمارات المصاحبة لنمو السكك الحديدية في القرن التاسع عشر.

الفرع الثالث: النمو الاقتصادي في الفكر الحديث.

أولا: نشأة النظريات الحديثة في تحليل النمو.

ظهرت النظريات الحديثة في النمو نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس

العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، العدد 26 ، المجلد 7، 2010، ص ص 31-32.

سنة 1986، حيث تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، والتي ارتكزت على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين هما رأس المال المادي، ورأس المال البشري[1].

ثانيا: نظريات النمو الحديثة

تعتبر نظريات النمو الاقتصادية التقليدية أفكار اقتصادية عامة، لم تتطرق إلى موضوع النمو من التخصص، إلا أنها في حقيقة الأمر تعتبر القاعدة الأساسية للنظريات الحديثة، بل يمكن اعتبار هذه الأخيرة امتداد للأفكار الكلاسيكية أو الماركسية، وقد ظهرت هذه النظريات بعد الحرب العالمية الثانية، وانقسمت إلى اتجاهين رئيسيين، الأول يركز على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي، بينما يركز الثاني على العوامل الأساسية التي تساعد على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من بين هذه النظريات نذكر :

1) النموذج المزدوج لـ :Lewis

يعتبر هذا النموذج التنموي بمثابة النموذج الأكثر واقعية للعالم المتخلف، لأن التنمية حسب هذا النموذج تعتمد على الكثافة في اليد العاملة المتوفرة بصفة كبيرة في الدول النامية.

ينطلق Lewis في تحليله لهذه النظرية بالاعتماد على أفكار الكلاسيك، ويرى Lewis أن استثمار الأرباح التي يحققها الرأسماليون هي أساس التنمية، حيث تشكل الجزء الأكبر من الاستثمارات. بينما تمثل مدخرات العمال والطبقة المتوسطة الجزء الأصغر من إجمالي المدخرات.

سمي هذا النموذج بهذا الاسم لأن Lewis يرى أن الدول المتخلفة تتكون من قطاعين، قطاع سمي فلاحي وقطاع رأسمالي[2]. يمتاز القطاع الفلاحي باعتماده على الفلاحة الغذائية بالإضافة إلى الوظائف الحرة، وتكون الأجور والإنتاجية في هذا القطاع ضعيفة، لوجود بطالة مقنعة في هذا القطاع. فالعمل الذي تقوم به مجموعة من العمال يمكن أن يقوم به عامل واحد أو عدد أقل من العمال، فالإنتاجية الحدية ضعيفة أو منعدمة أقل حتى من الأجر أو الدخل[3].

---

[1]. توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سابق، ص34.

[2]. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 1997، ص76.

[3]2Hacques Brasseul, Introduction à l'économie de développement, Armand Colin, France, 1989, P42.

بالمقابل القطاع الرأسمالي قطاع متطور تستخدم فيه التقنيات المتطورة، حيث يستثمر الرأسماليون بصفة عامة في القطاع الصناعي، ويركز Lewis على افتراضين، الأول وجود العمل الفائض عن حاجة القطاع التقليدي بحيث تكون الإنتاجية الحدية للعمل معدومة، والثاني أن حصة المزارعين في الإنتاج تكون متساوية بحيث يتحدد معدل الأجر الحقيقي في القطاع الفلاحي بالإنتاج المتوسط وليس بالإنتاج الحدي للعمل[1] .

2) **نظرية مراحل النمو عند والت روستو:**

تسمى أيضا نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل. وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يعن أساسا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 – 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس وهي:

أ. مرحلة المجتمع التقليدي؛

ب. مرحلة التهيؤ للانطلاق؛

ج. مرحلة الانطلاق؛

د. مرحلة الاتجاه نحو النضج؛

هـ. مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث[2].

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي:** وتتميز باقتصاد متخلف جدًا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض

[1]. عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص61.

[2]. عبلة عبدالحميد بخاري، مرجع سابق، ص ص 38-39.

البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًا، وتتميز بالبطء الشديد.

ب. **مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:** لا تختلف هذه المرحلة الجديدة من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية – اختلافا جذريًا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع ؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري ، تحول في المؤسسات السياسية – الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

ج. **مرحلة الانطلاق:** مرحلة حتمية في عملية النُّمو ، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارب التاريخية أظهرت فعالية عاملين رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية، وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي[1].

د. **مرحلة النضج:** مرحلة تعد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها الوطني، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

هـ. **مرحلة الاستهلاك الوفير:** خلال هذه المرحلة تتجه القطاعات الاقتصادية إلى إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية المعمرة، فضلا عن ذلك تصل الدخول إلى مستويات تصبح الضروريات حينها لا تمثل أهداف الاستهلاك الرئيسية للقوة العاملة، حيث يكون اهتمام المستهلك منصبا على الكماليات فقط، ومن خلال الممارسة السياسية في المجتمع توجه موارد متزايدة نحو دعم الرفاهية الاجتماعية والأمن الاجتماعي.

ورغم الصدى الكبير الذي لقيته هذه النظرية إلا أنها قوبلت من جهة أخرى بالنقد الشديد، وذلك من عدة جوانب:

- مشكل صعوبة التفريق بين المراحل، خصوصا بين المرحلة الثانية والثالثة؛

[1]. Rostow w.w, The stages of economicgrowth, The economichistoryreview, new series, vol 12, N°1, 1959, p6.

- الواقع أثبت أن بعض الدول تجاوزت وتخطت بعض المراحل في مسيرتها التنموية مثل دول جنوب شرق أسيا؛
- عدم القدرة على الجزم بإعادة تطبيق مراحلها على الدول المتخلفة حاليا، وذلك لاختلاف الظروف.

3. نظرية النمو المتوازن، والنمو غير المتوازن:

أ. نظرية النمو المتوازن: تعود هذه النظرية للاقتصادي راغنار نوركسR. Nurks)، مع وجود مفكرين آخرين كان لهم الفضل في قيام هذه النظرية، وعلى وجه الخصوص روزونشتين رودان (RodanRosenstein)، حيث يرى هذا الأخير أن عملية التنمية الناجحة تحتاج إلى برنامج استثماري يغطي نطاقا واسعا يشمل العديد من مجالات وفروع الإنتاج. ويركز روزونشتين في تحليله لنظرية النمو المتوازن على ما يسمى بالدفعة القوية Big Push) ، والتي تعني إعطاء دفعة للاقتصاد المتخلف وهذا بالاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة منها القطاعات الإنتاجية وفي وقت واحد[1].

ولقد أشار روزونشتين إلى أنه من الضروري تحريك كافة القطاعات والنشاطات، حيث أن إعادة بناء الزراعة وتعزيز عملية التصنيع هما جزء ان لمشكلة واحدة، فالاستثمار في أكبر عدد من القطاعات يعني توفير أكبر قدر من الضروريات الخاصة بالبلد، فالمجتمع لا يحتاج إلى سلعة واحدة فقط، كما أن إنتاج سلعة واحدة بكميات كبيرة لا تؤدي إلى النمو الاقتصادي، بل يجب رفع إنتاج جميع السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع.

إن الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية يتطلب تدخل الدولة من خلال جمع الموارد لتوزيعها على المستثمرين المنتجين، وهكذا يتم استثمارها في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة. حيث أن الاستثمار بدفعة قوية أولى تتبعها دفعات قوية أخرى من شأنها إخراج الاقتصاد من دائرة التخلف.

ورغم أن إتباع نظرية النمو المتوازن يعني تطوير الصناعة الوطنية بصورة واسعة، ما يؤدي إلى الاستقلال الاقتصادي، كما يعني توسيع السوق الداخلي وبالتالي الإنتاج من أجل تلبية حاجيات أفراد المجتمع. إلا أن إتباع هذه النظرية يتطلب أموالا ضخمة حتى يتمكن البلد من الاستثمار في جميع القطاعات دفعة واحدة، هذا الوضع لا يتماشى مع واقع الدول النامية والمتخلفة التي تعاني من نقص الموارد المالية.

ب. نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت هذه النظرية بالاقتصادي ألبرت هيرشمانHirschman ، حيث أن الاستثمارات الفردية أو الخاصة هي أساس هذه النظرية. هذا ما يعني قيام المستثمرين بالاستثمار في المجالات التي يرون أنها تحقق لهم أهدافهم، وبتحقق هذه الأهداف الفردية فإن المجتمع يتحقق هدفه والمتمثل في النمو والتقدم. وحسب هذا

[1]. إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 84.

المنظور فإن عملية الإنتاج ستمس بعض السلع التي يزداد الطلب عليها، ما يؤدي إلى إهمال عملية الإنتاج في القطاعات الأخرى. لكن سرعان ما يتوجه المستثمرون للإنتاج فيها، فتظهر قطاعات أخرى مهملة. بمعنى أنه كلما تسد ثغرة من الثغرات تظهر أخرى، وبالتالي يبقى الاقتصاد غير متوازن. وحسب Hirschman فإنه على الدول المتخلفة إذا ما أرادت النمو أن تبتعد عن تلك المشاريع التي قد تحقق توازنا اقتصاديا، بل يجب البحث عن المشاريع التي ستعمل على خلق عدم التوازن[1].

المبحث الثالث: العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي خيارا ضروريا للرفع من معدلات النمو الاقتصادي، لاسيما قي الاقتصاديات العربية المصدرة للنفط والتي تعاني من لعنة الموارد وذلك من خلال رفع مساهمة القطاعات الانتاجية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وفي هذاالمبحث سنحاول ابراز العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

المطلب الاول: التنويع الاقتصادي مدخل لتجنب لعنة الموارد

لعنة الموارد في البلدان النفطية هي لعنة نفط خالصة، بحيث ان الاعتماد المفرط على النفط يشكل عائقا قويا امام جهود التنويع.

الفرع الاول: مفهوم لعنة الموارد

أثبتت تجربة العقود الماضية أن تصدير النفط فقط ليس كفيلا لوحده بتحويل البلدان الفقيرة إلى بلدان مزدهرة خلال جيل واحد، ففيما مضى كان الكثيرون يعتقدون أن النفط يجلب معه الغنى والتنمية، الى ان توقعاتهم لم تكن صحيحة، حيث كانت نتائج التنمية غاية في السلبية، تمثلت في بطىء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وتدني مؤشرات الرفاه الاجتماعي والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب.

كما ان الطبيعة الشديدة لتقلب اسواق النفط غالبا ما توقع البلدان المصدرة له ضحية انهيارات مفاجئة في معدل دخل الفرد وتراجع كبير في معدل النمو، إن هذه النتائج السلبية المثيرة للدهشة في البلدان المعتمدة على النفط والمعادن هي ما يسمى "لعنة الموارد ".

[1]إسماعيل شعباني، مرجع سابق، ص 89.

فالمقصود بلعنة الموارد في اضيق مفاهيمها هو التناسب العكسي بين زيادة الاعتماد على الموارد الطبيعية من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة اخرى، وظهور نتائج سيئة للتنمية.

وتشير دراسات حديثة عديدة إلى أن أداء البلدان النامية الغنية بالموارد كان أضعف من نظيره في البلدان الفقيرة للموارد خاصة في البلدان التي تعتمد ثروتها على الموارد النفطية والمعدنية، رغم أنها تمتلك. قدرة استيراد واستثمار عالية.

كما أنه من المفيد توضيح مالا ينطبق عليه هذا المصطلح لعنة الموارد لا تعني أن وفرة الموارد الطبيعية تنعكس بالضرورة سلبا على التطور و النمو الاقتصادي، فعلى العكس هناك أمثلة تاريخية قوية على التنمية الناجحة المعتمدة على الموارد، كالولايات المتحدة الامريكية (التي كانت اقتصادا رائدا في المعادن وتحولت الى اقتصاد رائد في التصنيع) ، وكندا وأستراليا وتشيلي والنرويج؛

كما لا تعني لعنة الموارد مجرد امتلاك البلد لمخزون من البترول او المعادن، بل تعني بالأحرى البلدان التي تعتمد الى حد بعيد من على ايرادات النفط، ويتم قياس هذا الاعتماد عادة بمدى سيطرة الصادرات النفطية على بقية الصادرات، عادة من 60%الى 90% من اجمالي الصادرات[1].

الفرع الثاني: استراتيجية التنويع الاقتصادي لتجنب لعنة الموارد

يتضمن التنويع الاقتصادي قيام الدولة بإنتاج وتصدير قائمة موسعة من المنتجات، بما في ذلك تنويع صادرات الخدمات اي الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع المحروقات مثلا، وتطوير القطاع غير النفطي، واستحداث صادرات غير نفطيةوذلك بمصادر غير نفطية، كذلك الايرادات مع ضرورة تطوير القطاع الفلاحي.

اعتبر البنك الدولي في تقريره لعام 2009، بناء مؤسسات جيدة ضروري لتنويع الصادرات الى ان ذلك يتطلب وقت وعوامل لانجاح هذه المؤسسات، من بنية تحتية من اجل خفض التكاليف وتحسين نوعية المنتجات وآليات توزيعها، قطاع مالي متطور، سعر صرف مناسب وسياسة تجارية منفتحة للولوج الى الاسواق وتحسين تنافسية الصادرات مع اصلاحات هيكلية تساعد على خلق بيئة تنظيمية تحفز نمو القطاعالخاص وتشريعات تحفز الاستثمارات المحلية وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كما يعتبر الحكم الراشد عامل مهم لبناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، والذي يتطلب سياسات لمتابعة قطاعات اخرى غير قطاع النفط، وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح لها بمساهمة فاعلية في الاقتصاد الوطني، فالجهاز التنفيذي في اي دولة فعال لتنويع ا

[1]. صادق الهادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والاثار وادوات العلاج"دراسة تحليلية لحالة الجزائر و النرويج "، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية والمالية 2019 المجلة 2 العدد 1 جوان 2019، ص12.

لاقتصاد بالتسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما للحكومات دور مهم خاصة في وضع اطار تنظيمي يوفر مناخ اعمال جيد يدعم تطوير الانشطة الاقتصادية، ومن بين السياسات الحكومية المساهمة في تنويع الاقتصاد نذكر مثلا تخفيف الاجراءات الادارية الخاصة بالتجارة الخارجية لتسهيل تصدير المنتجات المحلية.

مع العلم ان التخطيط المركزي مثلا في معظم دول شمال افريقيا اكسب مؤسسات رديئة، ساهمت في صياغة سياسات فشلت في تنويع اقتصادياتها، حيث كانت معظم المنتجات التي تم التركيز عليها للتنويع الاقتصادي شملت فروع لم يكن اقتصاد البلد يمتلك فرصة كبيرة ليتنافس فيها، وتختلف هذه الهيكلة الاقتصادية كليا في معظم الدول المتقدمة، وبالتالي فسياسة التنويع بدأت بخطأ هيكلي كبير، كما ان الدول السابقة الذكر لم تستطع بناء مؤسسات جيدة تدعم مرحلة التحول من الاقتصاد الموجه لاقتصاد السوق، ذلك هذا التحول يتطلب تعويض المؤسسات المرتبطة بالاقتصاد الموجه بأخرى تتوافق مع متطلبات السوق وفي فترة قصيرة[1].

المطلب الثاني: دور التنويع الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستديم

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد الاولويات الاساسية للسياسة الاقتصادية ذلك ان التنويع يساهم في تحقيق الاستقرار في اقتصاديات الدول ويؤدي الى استدامة النمو الاقتصادي، وهذا ما سنحاول تأكيده في هذا المطلب وذلك بابراز العلاقة بين التنويع و النمو الاقتصادي المستدام.

الفرع الاول: مفهوم النمو الاقتصادي المستدام

يقصد بالنمو الاقتصادي المستدام تحقيق معدلات نمو ايجابية على فترات زمنية طويلة بدون فترات تراجع خطيرة نتيجة التعرض لازمات اقتصادية او تراجع اوركود. وكلما طال امد مراحل النمو الايجابية كلما كان من المحتمل ان تصبح دولة ذات دخل منخفض او متوسط قادر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وكلما كان عدم ثبات النمو اقل كلما كان اكثر استدامة، وغالبا ما يكون عدم ثبات النمو في الدول التي تعتمد على الموارد الاساسية خاصة النفط اكبر من الدول ذات الاقتصاد المتنوع، وهناك من الاقتصاديين من يشترط لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ان يفوق معدل النمو 5%سنويا و يظل مستمرا لما يزيد من عقدين او اكثر[2].

من خلال هذا التعريف نستنتج الخصائص التالية:

- ✓ معدلات نمو اقتصادي مرتفعة واستمرارها لمدة طويلة تفوق العقدين من الزمن.
- ✓ امكانية تحقيق معدل نمو 7% لمدة تفوق 20 سنة.

[1]. منال منصور، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها ، مجلة دراسات العدد الثالث، جامعة قسنطينة ،2 ديسمبر 2015،ص 205,206.
[2]. نوي نبيلة اثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الامارات العربية المتحدة النرويج، اطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017ص121.

- ✓ امكانية تحقيق هذه معدلات مرتفعة بوضع استراتيجيات صائبة
- ✓ النمو الاقتصادي المستديم لا يتحقق تلقائيا وانما يتطلب التزام طويل الاجل من طرف صانعي السياسات الاقتصادية.
- ✓ تحقيقه ليس بالسهولة المنظورة.
- ✓ النمو المستديم ليس غاية في حد ذاته ولكنه يساعد في تحقيق اهداف اخرى مهمة للفرد والمجتمع: كمكافحة الفقر، اتاحة فرص عمل تحسين مستوى التعليم والصحة.

الفرع الثاني: سياسة التنويع ودورها في استدامة النمو الاقتصادي

هناك عدد من الدراسات التي حاولت ان تظهر طبيعة العلاقة ما بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في اقتصاديات مختلفة، كما تناولته العديد من النظريات الاقتصادية والاتجاهات الفكرية لتفسير هذه العلاقة، هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وهما:

1. **نظرية المزايا النسبية لريكاردو (1817):** تستند نظرية المزايا النسبية الخارجية الى ارتفاع كفاءة استخدام الموارد المتاجر بها على مستوى الدول ترتبط الاقتصاديات النفطية بالمزايا النسبية الداخلية التي تفيد بكفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد المحلي فلولا التكلفة المنخفضة لاستخراج النفط والمنتجات البتروكيماوية المعتمدة في مدخلاتها على الغاز الرخيص لما تمكنت الدول النفطية من الاستفادة من تلك الميزة الداخلية في تصدير المنتجات النفطية وتحقيق الميزة النسبية الخارجية [1].
2. **دراسات اخرى** ترى هذه الدراسات ان انخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الا نتاج والصادرات على مصدر واحد له اثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنويع الاقتصادي وعدم تركز الانتاج والصادرات على عدد قليل من المنتجات والقطاعات والانشطة ورغم اعطاء المزايا النسبية الناتجة على التخصص في الانتاج عامة والتصدير خاصة والتي تجد في نظرية ريكاردو واطارها النظري ايجابيات قوية لتعزير التخصص، ومن ثم عدم التنويع الاقتصادي الى ان ذلك قد لا يحفز النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات خصوصا اقتصاديات الدول النامية التي تعتمد على المواد الاولية والاستخراجية بصورة كبيرة في صادراتها وعليه فاذا تعرضت اسعار هذه المواد االى تقلبات الاسواق

[1]. محمود عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص207.

العالمية فعائدات هذه الدول تتعرض لصدمة شديدة، اذ ان هذه الدول لا تتحكم في اسعار هذه المواد وهذا ما يؤثر عكسا على معدلات النمو الاقتصادي[1].

وبالتالي فان ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي سيؤدي بالمقابل الى استقرار معدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: المرتكزات الاساسية الي اعتمدتها بعض الدول النفطية في تنويع اقتصادها

استطاعت بعض الدول النفطية العربية وكذا الدولية في تنويع اقتصادها وتحقيق معد لات نمو مرتفعة على المدى الطويل، لذا سنستعرض في هذا السياق اهم المرتكزات الا ساسية التي اعتمدها هاته الدول في صياغة وتطبيق التنويع الاقتصادي بغية الاستفادة منها.

الفرع الاول : بعض التجارب العربية في مجال التنويع الاقتصادي

من اهم الدول العربية الرائدة في مجال التنويع، نجد كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة

اولا: تجربة المملكة العربية السعودية

يعتمد الاقتصاد السعودي على النفط حيث يشكل النفط 90% من صادرتها الى انها اتجهت الى استيراتيجية التنويع من اجل تنويع الاقتصاد وذلك من خلال:

- ✓ تركيز خطط التنمية المتعاقبة والسياسات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية على تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفطتطور التجارة من تجارة محدودة موسمية كموسم الحج إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة؛
- ✓ زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الا تصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران والخدمات البريدية السكك الحديدية والمدن الصناعية)؛
- ✓ توسع القاعدة الصناعية في المملكة توسعا كبيرا، ومساعدة القطاع من خلال القروض الصناعيةة؛
- ✓ إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية فى مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بكافة الخدمات والمرافق، إضافة إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001.
- ✓ تركيز الحكومة على تنمية الموارد البشرية؛
- ✓ توفر المملكة على المؤسسات التعليمية ألاساسية الحكومية والخاصة ومرافق البحث والتطوير ؛

[1]. سعودي غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة . من1980 2017-المجلة العربية للادارة، المجلد ،41، العدد 2 يونيو2021، ص252.

- ✓ تحسن قيمة الصادرات غير البترولية للمملكة العربية السعودية حيث تشير أحدث الاحصائيات أن قيمة الصادرات غير البترولية بلغت خلال شهر يونيو من عام 2016(14262)مليون ريال سعودي.

ما جاء في رؤية المملكة 2031 والتي من أهم أهدافها:

- رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى5%.
- زيادة الايرادات الحكومية غير النفطية من 113 مليارا إلى 1 ترليون ريال سنويا.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 11% % إلى 51% على الاقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- ارتفاع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 21% إلى %35[1]

ثانيا: تجربة الامارات العربية المتحددة

اعتمدت دولة الامارات على إعطاء الاولوية للتعليم وبناء بنية تحتية متطورة لدعم البيئة الاقتصادية والاستثمارية مع سياسات مبنية على الانفتاح على العالم والتنويع الا قتصادي، وبفضل سياسة تجارية مفتوحة وسعر مربوط بالدولار، تتميز الامارات المتحدة بتكاليف منخفضة بالنسبة للشركات (عبء ضريبي منخفض جدا)، وقد اسهم ذلك في التحول من دولة يعتمد اقتصادها على النفط بنسبة 90 في الناتج المحلي عام 1971الى حوالي 30 فقط سنة 2015 ومساهمة القطاعات غير النفطية بنسبة 70% في المداخيل الحكومية لنفس السنة، كما ركزت هذه الدولة على ثلاث قطاعات اساسية تمثلت في الصناعة السياحة والتجارة، بالاضافة الى ذلك قامت الامارات ب:

- الاستثمار في إطار تنويع الاقتصاد المحلي في انشاء اصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
- انشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛
- ادراج عدة استيراتيجيات رؤية الامارات 2022، رؤية ابوظبي 2030، خطة دبي 2015.[2]

الفرع الثاني: بعض التجارب الدولية في مجال التنويع

نستعرض فيما يلي اهم التجارب الدولية التي يشهد لها بالنجاح في مجال التنويع، من اهمها تجربة ماليزيا والنرويج

[1]بن فريحة نجاة، نصاح سليمان. مرجع سبق ذكره، ص144-143
[2]بللعما اسماء، بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره، ص335

اولا: تجربة ماليزيا

ماليزيا هذا البلد الاسيوي، كان يعتمد في السابق على تصدير بعض المنتجات المرتبطة بالمواد الخام الى انه فى منتصف السبعينات شرع في تطبيق سياسة التنويع، حيث استطاع ان يحقق قفزة نوعية في مجال التصنيع مما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي من 5286 دولار امريكي في 2005 الى 9656دولار امريكي في 2021[1].

وعلى العموم يمكن تلخيص الجهود المبذولة لهذا البلد في سبيل التنويع فيما يلي:

- العمل على انشاء مناطق حرة للتبادل التجاري؛
- ارساء ميكانيزمات واليات لدعم تمويل الصادرات نحو الخارج؛
- تعزيز الابحاث والدراسات قصد تطوير المنتجات تطوير المنتجات ودعم تسويقها؛
- زيادة وتطوير المنتجات التكنولوجية من خلال استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وابرام عقود شراكة مع جامعات تقنية عريقة؛
- تخفيض قيمة العملة الوطنية قصد تشجيع الصادرات؛
- وضع برامج لتطوير مهارات ومؤهلات العمال.

ثانيا: تجربة النرويج

تعد التجربة النروجية رائدة من حيث الاستخدام الامثل لايرادات النفط حيث استطاعت ايجاد روابط فعلية بين الصناعة النفطية والقطاعات المختلفة، وتشير الا حصائيات الى ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات الغير النفطية في الهيكل الانتاجي النرويجي، اذ بلغت حدود 72% ، في حين لاتمثل نسبة مساهمة الصناعة بما في ذلك صناعة النفط الا 28.7% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مما ادى الى ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي وقد ساعد على ذلك مايلي:

- تمتع النرويج بدرجة عالية من التجانس بين السلطات التشريعية والتنفيذية القضائية مما ادى الى تعزيز السيطرة الوطنية على العمليات النفطية من خلال اصدار التشريعات والقوانين وتدوين المبادئ الاساسية المتعلقة بالصناعة النفطية؛

[1] مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي، تجارب و نماذج رائدة، مجلة الاقتصاد و إدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018، ص238-239.

- وجود مؤسسات حكومية تتمتع بالكفاءة والتميز في الاداء وخلق رؤية جديدة لدور الدولة في ادارة العمليات النفطية والموارد المادية والبشرية وقدرة التعامل مع التقنيات الحديثة المتعلقة بالصناعة النفطية وتوجيهها حسب متطلبات التنويع؛
- ربط انتاج واستخراج النفط وايرادات تصديره بمتطلبات التنويع الاقتصادي النرويجي من خلال مشاركة المؤسسات النرويجية في عمليات النفط بصورة مباشرة ،كمستثمر او بصورة غير مباشرة بتقديم السلع والخدمات اللازمة لعمليات النفطية؛
- استخدمت الحكومة الايردات النفطية استخداما امثلا خلال فترات الصدمات (1970-2010) كما اتبعت نظاما ذو شفافية عالية في استخدام ايرادات صندوق النفط حيث تم عزل الايرادات النفطية عن الاقتصاد المحلي وحمايته من اثر الانفاق واثر حركة الموارد الناتج عن وفرة الايرادات النفطية؛
- استخدام الايرادات النفطية في قطاعات إنتاجية تدخل منتجاتها في مجال التجارة الدولية وارتفاع نسبة الانفاق الاستثماري على مراكز البحث والتطوير والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات الي تجاوزت 6 كل ذلك ادى الى ارتفاع العائد مما انعكس ايجابا على النشاط الاقتصادي. [1]

[1] عنتر بوتيارة، العمراوي سليم، صراح بن ،لحرش، دور ادارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيف النمو والتنويع الاقتصادي: تجربة صندوق النفط النرويجي نموذجا، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني الجزائر، 2018،ص68-67

خلاصة الفصل:

تستخلص الدراسة في هذا الفصل بعد التطرق لمختلف الجوانب النظرية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وابراز العلاقة بينهما، الى ان التنويع الاقتصادي عملية توسيع القاعدة الاقتصادية وذلك بتصدير قائمة موسعة من السلع والخدمات وهو ضرورة حتمية بالنسبة للدول النفطية التي تعاني من لعنة الموارد والتي تعتمد على النفط كمورد اساسي لها، وهذا الاخير يؤدي الى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة اعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر انتاجية للأيدي العاملة الوطنية وهو يمكن بدوره من الرفع من معدلات النمو الاقتصادي

وبالتالي فان ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي يؤدي بالمقابل الى استقرار معدلات النمو في المدى الطويل ومما لا شك فيه ان تجارب بعض الدول العربية والدولية الرائدة في مجال التنويع بمثابة دروس يمكن الاستفادة منها عند صياغة وتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي.

الفصل الثـــــــــاني: دراسة تطبيقية لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2005-2020

تمهيد:

كما ذكرنا سلفا بان الجزائر تعتبر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها او في تمويل ميزانياتها، وعليه فأسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري وبالتالي أصبح من الضروري وعلى الحكومة الجزائرية، وخاصة بعد الازمة النفطية سنة 1986م، ان تتبنى مجموعة من البرامج والإجراءات الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد وجعله أكثر تنوعا ولكي نعطي الموضوع حقه قسمنا المبحثين:

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2005-2020) ونتائجها لتحقيق التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2005-2020) ونتائجها لتحقيق التنويع الاقتصادي

بدأت الحكومة الجزائرية في بداية الألفية الجديدة بتنفيذ برامج داعمة للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز الإنفاق العام بهدف تحفيز النمو، وتم اعتماد برامج تنموية مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2005-2014) والبرنامج الخماسي (2015-2019). ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال تطوير المشاريع الاقتصادية التي تدعم العمليات الإنتاجية والخدمية، جاءت هذه البرامج بعد الفترة الصعبة التي شهدتها الجزائر خلال العشرية السوداء نتيجة الأزمة الأمنية وتدهور الاقتصاد الوطني وتراجع الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وبناءً على ذلك، اضطُرت السلطة العمومية إلى اتخاذ سياسات وإجراءات استعجالية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، خاصة مع استعادة الاستقرار السياسي والأمني في البلاد وتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ بداية الألفية.

المطلب الأول: برامج التنمية في الجزائر للسنوات (2005 – 2020)

ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق الى كل من البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، ثم برنامج توطيد النمو أو برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، وفي الأخير المخطط الخماسي (2015-2019).

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

تم اعتماد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC) كجزء من جهود إصلاح الاقتصاد بهدف إعادة بناء الاقتصاد الوطني. جاء اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي تم تحقيقه في الجزائر.

تم استكمال جهود التنمية الشاملة من خلال اعتماد برنامج تنموي ثانٍ يشمل الفترة من 2005 إلى 2009. يهدف هذا البرنامج بشكل أساسي إلى مواصلة الجهود التنموية التي تم بذلها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. قدمت الوضعية المالية المحسنة للجزائر دعمًا لهذه الاتجاهات، حيث ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية من 24 دولارًا للبرميل في عام 2001 إلى 54 دولارًا للبرميل في عام 2005.

يهدف هذا البرنامج التكميلي لدعم النمو إلى دعم مستويات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة 2005-2009 وإعادة التوازن الاقليمي من خلال ترقية الاستثمار، ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي وعصرنة المنظومة المالية، وقد تم تخصيص مبلغ قياسي غير مسبوق لبرنامج دعم النمو قد ب 4202.2 مليار دينار

وهو ما يعادل حوالي 114 مليار دولار أمريكي، وزعت على خمسة (05) أبواب رئيسية، وهي موضحة في الجدول (01) أدناه.

جدول رقم (01) توزيع المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي-2009 2005)

(الوحدة: مليار دج)

الابواب	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.42
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.85
تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.19
المجموع الأصلي للبرنامج	4202.71	100
البرنامج التكميلي الخاص بالجنوب	350	8.32
البرنامج التكميلي الخاص بالهضاب	620	14.75
المجموع الكلي للبرنامج	5172.71	123.07

المصدر: من اعداد الطالتين بالاعتماد على مخرجات ملف "البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005، ص06.07.

من خلال الجدول (01) أعلاه، نلاحظ استمرار الدولة في تطوير البنية الأساسية وتحسين معيشة السكان وذلك بتخصيص أكثر من 45.42% من المبلغ المخصص للبرنامج ويليه تطوير المنشآت الأساسية بتخصيص نسبة 40.52% من المبلغ المخصص أيضا للبرنامج، ومن ثم باقي الأبواب من دعم التنمية الاقتصادية والخدمات العمومية وغيرها.

وبما أن مبلغ 55 مليار دولار ما هو إلا مخصصات أولية معلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005-2009 حوالي 114 مليار دولار[1] ، وإذا أضفنا له مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006-2009 فقد بلغت جميع عمليات التنمية المسجلة إلى ما يقارب 17500 مليار دج.

[1] . Rapport N° 36270-DZ, Volume1) texte principal), République Algérienne à la recherche d'investissement publique de la qualité, La banque mondiale,15 Aout 2007, P13 .

الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو أو برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014):

يعتبر برنامج توطيد النمو مكمل للبرامج السابقة، وفي إطار الجهود الرامية من طرف الحكومة لتعزيز التنمية الشاملة، وقد رصد له مبلغ إجمالي قدر ب 214.21 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار، تتضمن شقين اثنين هما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ اجمالي يقدر بـ 11534 مليار دج أو ما يعادل 156 مليار دولار؛

ومن أهداف برنامج توطيد النمو:

- ✓ الحد من البطالة، عبر خلق 03 ملايين منصب شغل؛
- ✓ دعم التنمية البشرية من خلال تأهيل وتعزيز قدرات الأفراد؛
- ✓ ترقية اقتصاد المعرفة وتحسين المناخ العام للاستثمار؛
- ✓ تطوير الإدارة وتفعيل آليات الحكم الجيد؛
- ✓ تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية ودعم القطاع الفلاحي وترقية السياحة والصناعات التقليدية. والجدول (02) أدناه، يبين المبالغ المخصصة لهذا البرنامج.

[1] . ملف برنامج التنمية الخماسي 2010-2014،بيان مجلس اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 20ماي 2010، الاثنين 24 ماي 2010، ص 01-06.

جدول رقم (02): توزيع المبالغ المالية المخصصة لبرنامج توطيد النمو (2010-2014)

(الوحدة: مليار دج)

الابواب	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ %
1-تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
- السكن	3700	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
- الصحة	619	
تحسين الخدمة العمومية	1800	
- باقي القطاعات	1886	
2-تطوير الهياكل القاعدية:	8400	38.52
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
- قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية.	500	
3-دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
- الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على بيان مجلس الوزراء برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

من الجدول (02) أعلاه، نلاحظ أن الدولة خصصت أكثر من 83% من المبلغ المخصص للبرنامج لإنشاء الهياكل القاعدية وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

الفرع الثالث: المخطط الخماسي (2015-2019):

ويندرج ضمن الحساب رقم 143-302 من حسابات الخزينة والذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

حيث رصدت الدولة نحو 262 مليار دولار للمخطط الخماسي للنمو 2015 – 2019 وذلك لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار؛

[1]. النص الكامل للبيان المتوج لأشغال لقاء الثلاثية(18-09-2014)، بوابة الوزارة الأولى على الرابط أدناه: تاريخ الاطلاع (05-05- 2023)، الساعة: 06:30
http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html

- منح الأولوية لتحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، والتربية التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء الغاز ... إلخ؛
- نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب الشغل؛
- بذل كل ما من شأنه أن يسمح، مع حلول سنة 2019، بتحقيق نمو اقتصادي مرتفع طبقا للأهداف والتوقعات التي تتمناها الحكومة.

المطلب الثاني: نتائج البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2005-2019)

تقييم البرامج التنموية يشكل أهمية كبيرة في قياس نجاح كل برنامج في تحقيق الأهداف المحددة له. وتتلخص هذه الأهداف في تحسين المؤشرات الاقتصادية العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يساعد في تعزيز التنويع الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، يتم تحقيق ذلك من خلال التركيز على إنشاء قواعد وبنية أساسية تدعم التنمية الشاملة وتعزز تحسين ظروف المعيشة للمواطنين. يتضمن ذلك تطوير البنية التحتية للبلاد، مثل الطرق والموانئ والمطارات والشبكات الكهربائية والمياه والاتصالات، بالإضافة إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، علاوة على ذلك، يجب أن يتم تقييم نجاح البرامج التنموية في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال مراقبة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل النمو الاقتصادي، والتوظيف، والتصدير، ومعدل التضخم، ومعدلات الفقر والتحسين في مستوى المعيشة للمواطنين، باختصار، يعد تقييم البرامج التنموية أداة أساسية لقياس نجاحها في تحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال تحسين الظروف المعيشية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يساهم في بناء مستقبل مزدهر ومستدام للبلد.

الفرع الأول: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

استكملت خلال هذا البرنامج جهود التنمية الشاملة من خلال مواصلة الاستراتيجية التنموية التي تضمنها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي. ومن أهم الملاحظات التي يمكن إعطاؤها على هذه النتائج هي[1]:

[1]. بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، القليعة، الجزائر، ص25.

1- الإنجازات الخاصة بالسكن، وخاصة السكن الريفي الذي أعطى نتائج جيدة من خلال تراجع نسبة النزوح الريفي نحو المدن، بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في المناطق الريفية من خلال المشاريع الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطن من شبكات المياه وطرق وقاعات علاج...؛

2- الإنجازات الخاصة بالتربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي، كلها كانت في المستوى المطلوب رغم بعض النقائص إلا أن مجهودات الدولة فيما يخص هذه القطاعات يبقى متواصلا للرفع من المستوى التعليمي والتحصيل المعرفي؛

3- الإنجازات الخاصة بالموارد المائية والأشغال العمومية، فنظرا لضخامة المشاريع الخاصة بهذين القطاعين نجد أن معظم المشاريع لم تنجز في آجالها المحددة، في حين أن المشاريع التي أنجزت واستلمت أعطت دفعة قوية للبنية التحتية وخاصة بالنسبة للطرقات؛

4- أما فيما يخص التشغيل ومن خلال المناصب المستحدثة في إطار برنامج عقود ما قبل التشغيل خاصة لخريجي الجامعات. فقد سجل نتائج جيدة بالتقليل من نسبة البطالة.

وهنا سنعرض بعض نتائج المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009) في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2005-2009)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو GDP (%)	5.9	2	3.4	2.4	1.6
رصيد الخزينة (مليار دج)	1102.9	1150.7	454.8	1381.2-	113.7-
معدل البطالة (%)	15.3	12.27	13.8	11.3	10.2
نسبة التضخم (%)	1.6	2.5	3.5	4.4	5.7
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	26.47	34.06	34.24	40.6	7.78
نصيب الفرد من PNB (دولار)	2993.4	3368.7	3909.4	4922.8	3858.5

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1 - تدهور معدل النمو الاقتصادي من 5.9% سنة 2005 إلى 1.6 سنة 2009، وهذا راجع إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي وتأثير الازمة العالمية على الاقتصاد الدولي وانخفاض الطلب على النفط ما أدى إلى تدهور أسعاره.

2 – نظرا لانخفاض الإيرادات النفطية التي أثرت على رصيد الايرادات العامة وتسجيل زيادة في معدل الإنفاق الحكومي، سجل رصيد الخزينة نتائج سالبة عامي 2008 و2009.

3–سجل معدل البطالة انخفاضا متواصلا حتى بلغ سنة 2009 نسبة 10.2 نظرا لمواصلة الحكومة دعم مناصب الشغل لخريجي الجامعات والمعاهد في إطار عقود الادماج.

4–سجلت نسبة التضخم ارتفاعا محسوسا بلغت سنة 2009 معدل 5.7%.

5– تحسن حصة الفرد من الناتج الوطني الخام من 2993.4 دولار سنة 2005 إلى 3858.5 دولار سنة 2009، وهذا دليل على مواصلة الدولة الحفاظ على المستوى المعيشي للأفراد.

من النتائج السابقة، نستخلص أن الدولة استمرت في دعم الانعاش الاقتصادي والحفاظ على وتيرة التنمية على حساب التطورات التي حدثت لإيراداتها النفطية، فنلاحظ تأثر المؤشرات المرتبطة بالنفط كمعدل النمو الاقتصادي ورصيد الخزينة ورصيد الميزان التجاري، وتحسن المؤشرات التي تتحكم فيها الدولة كمعدل التضخم والبطالة ونصيب الفرد من الناتج الوطني.

الفرع الثاني: نتائج برنامج توطيد النمو (2010–2014)

تتمثل نتائج برنامج توطيد النمو الإقتصادي في معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية.

وفيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالبنية التحتية للقطاعات الرئيسية، فنجد أن:[1]

– **التربية والتعليم العالي** في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010 ، وارتفع العدد سنة 2014 إلى حوالي 26012 مؤسسة تربوية. كما عرف قطاع التعليم العالي قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث أنشئ سنة 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين بلغ العدد سنة 2014 ما يقارب 99 مؤسسة تابعة للقطاع.

التكوين المهني: حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة الى 2100 مركز للتكوين المهني.

[1]بشيكر عابد، المرجع السابق، ص 28. بتصرف من الباحث.

- **الموارد المائية:** هذا القطاع أيضا عرف تحسنا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98 سنة 2014 بينما قدرت سنة 2010 بنسبة 93%.

- **الأشغال العمومية:** تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة2014 بالإضافة إلى 1132 كلم من الطرق السيارة والطرق السريعة في نفس السنة.

- **الطاقة:** عرف هذا القطاع أيضا انتعاشا من خلال الأرقام المسجلة فعلى سبيل المثال تم ربط 4.137.612 بيت بشبكة الغاز و7.978.226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014.

- **السكن:** عرف تطورا ملحوظا، خاصة في حجم المشاريع السكنية التي استلمت والتي مازالت قيد الانجاز، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الآجال المحددة.

أما بخصوص تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014) فالجدول (46) يوضح تطور أهمها:

الجدول رقم (04): نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2014)

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو GDP (%)	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8
رصيد الخزينة (مليار دج)	1496.5-	2395.4-	3246.2-	2205.9-	3186.0-
معدل البطالة (%)	10	10	11	9.8	10.6
نسبة التضخم (%)	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	18.205	25.961	20.167	9.88	0.459
نصيب الفرد من PNB (دولار)	4478.2	5406.4	5516.4	5378.1	5355.2

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من نتائج الجدول (04) اعلاه نلاحظ ما يلي:

1- استقرار معدل النمو الاقتصادي في حدود 3.8%% سنة 2014 وهذا ما نرجعه إلى استقرار أسعار النفط عند اسعار قياسية تجاوزت 100 دولار للبرميل مع تزايد عجز الخزينة ب (3186) مليار دج سنة 2014 مقابل عجز قدره (1496.5) مليار دج سنة 2010، أي زيادة بحوالي 113%، وهذا ما نرجعه إلى الابقاء على السعر المرجعي للبترول عند 37 دولار رغم الارتفاع الكبير لأسعاره في السوق الدولية مع الزيادة في الانفاق الحكومي.

2- استقرار معدل البطالة في حدود 10.6% سنة 2014 وانخفاض معدل التضخم إلى 2.9 % سنة 2014 مقابل 3.9 % سنة 2010.

3- تدهور رصيد الميزان التجاري لاستقرار نسبة الصادرات وبقاء فاتورة الواردات في الارتفاع حتى سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2014 مبلغا قدره نصف مليار دولار بعدما كان في حدود 18 مليار دولار سنة 2010.

الفرع الثالث: نتائج البرنامج الخماسي (2015-2019)

إن ما يميز هذه الفترة من مخططات التنمية هو تحمل نتائج الصدمة النفطية في جوان 2014 التي أربكت الاقتصادات الهشة المعتمدة على البترول ومنها الاقتصاد الجزائري، حيث قامت الدولة بإجراءات استعجالية انكماشية تقشفية، ويعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016 آلية من آليات تنفيذ البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك لاستكمال التدابير الهادفة للتخفيف من الأثر السلبي الناجم عن انخفاض أسعار المحروقات على التوازنات المالية الداخلية والخارجية للدولة.

لذا يلخص الجدول التالي أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 2015-2019

الجدول رقم (05)نتائج بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2015-2019)

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو GDP (%)	3.7	3.3	2	0.8	1.2
رصيد الخزينة (مليار دج)	3172.3-	2343.7-	1590-	1833-	735-
معدل البطالة (%)	11.2	10.5	11.7	11.6	11.4
نسبة التضخم (%)	6.4	5.6	7.4	7.6	2
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	18.083-	20.127-	21.76-	33.7-	5.9-
نصيب الفرد من PNB (دولار)	4063.7	3867.7	3958.7	3983.3	/

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على تقارير مختلفة للديوان الوطني للإحصاء (ONS)

من خلال الجدول (05) أعلاه نلاحظ ما يلي:

تراجع النمو الاقتصادي إلى معدل 02 % سنة 2017 مقابل 3.7 سنة 2015، وهذا ما نرجعه لحالة الانكماش في الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على النفط وتدهور أسعاره، التي أثرت على

الايرادات المالية للدولة، مما تطلب التوفيق بين هذا الانخفاض والطلب المالي الخاص لتنفيذ العمليات المسجلة في إطار برنامج الاستثمار العمومي 2015-2019.

إن انخفاض عجز الخزينة العمومية راجع إلى تلك توجيهات الدولة إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية وترشيد النفقات من خلال تحكم أفضل في نفقات التسيير، وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي

إن تحقيق الأهداف المحددة بعنوان المخطط الخماســي 2015-2019 حتما يمر عبر الأخذ بعين الاعتبار تأطير الاقتصاد الكلى والمالي للمحافظة على التوازنات المالية، ولكي يتحقق هذا يجب:

- ✓ تعميق التوجه الهادف للاستغلال الأمثل للموارد المالية وذلك بترشيد نفقات التسيير؛
- ✓ تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي ومحاولة تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات؛
- ✓ الاستغلال الأمثل للتنوع الكبير في الإمكانيات المادية والبشرية؛
- ✓ بناء استراتيجية حقيقية لتنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات؛
- ✓ تشجيع المبتكرين وتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة.

المطلب الثالث: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر

يتجاوز التنويع الاقتصادي فكرة تنويع مصادر الدخل أو تنويع بنية الناتج المحلي الإجمالي، بل يمتد إلى تحقيق تنوع في هيكل الصادرات وإيرادات الدولة وتوزيع القوى العاملة. وبالتالي، يُعَدّ التنويع الاقتصادي ظاهرة ذات أبعاد متعددة. من هذا المنظور، سنقوم بتقدير مؤشر شامل للتنويع الاقتصادي، يعتمد على حساب المتوسط الحسابي لمعاملات هيرفندال-هيرشمان لثلاثة متغيرات متاحة بيانات إحصائية لها على مدار الفترة الزمنية الكاملة من 2005 إلى 2020. وتشمل هذه المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، والقوى العاملة. يُعَدّ هذا المؤشر المركب مقياسًا مرضيًا للتنويع الاقتصادي، حيث لا يعتمد على جانب واحد من جوانب التنويع فحسب، بل يشمل ثلاثة أبعاد متداخلة. تتمثل الأبعاد الثلاثة في النشاط الإنتاجي ومصادر الناتج المحلي على مستوى القطاعات، وتركيب الصادرات التي تعتمد في الجزائر بشكل رئيسي على الصادرات النفطية، وتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية.

الفرع الأول: التنويع في النشاطات الانتاجية (الناتج المحلي الإجمالي) GDP

يعتمد تحليل التنويع في الناتج المحلي الاجمالي على توزيع الناتج مقيما بالنسب المئوية على خمسة قطاعات، وهي: قطاع المحروقات الفلاحة، الصناعة خارج المحروقات البناء والاشغال العمومية، الخدمات، باقي القطاعات الأخرى كما هو موضح في الدول أسفله (6)، وهو كالتالي:

الجدول (06): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (%) للفترة (2005-2011)

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المحروقات	44.4	45.6	43.7	45	31.2	34.9	**34.9**
الفلاحة	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.5	**8.5**
الصناعة خارج المحروقات	5.6	5.3	5.1	4.7	5.7	5.1	**5.1**
البناء والاشغال العمومية	7.5	7.9	8.8	8.6	11	10.5	**10.5**
الخدمات	28.5	27.9	29.1	29.1	35.6	34.8	**34.8**
باقي القطاعات	6.5	5.8	5.7	5.9	7.2	6.2	**6.2**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

الجدول (07): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (%) للفترة (2012-2016)

القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المحروقات	34.9	34.2	29.8	27	18.8	17.4	19.6	22.2	19.5	12.7
الفلاحة	8.5	8.8	9.9	10.3	11.6	12.3	11.8	11.8	12.4	14.1
الصناعة خارج المحروقات	5.1	4.5	4.6	4.9	5.4	5.6	5.5	5.4	5.7	6.3
البناء والاشغال العمومية	10.5	9.2	9.8	10.4	11.5	11.9	11.7	11.5	12.2	13.2
الخدمات	34.8	36.7	38.4	40.2	44.6	45.1	27.4	26.8	27.3	28.6
باقي القطاعات	6.2	6.6	7.5	7.2	8.1	7.7	16.3	14.7	14.9	16.9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

ويبرز الجدول (6) و(7) حدوث تغير في البنية الانتاجية للاقتصاد الجزائري عندما تقلصت حصة قطاع المحروقات في حين تزايد إسهام قطاع الخدمات مع بقاء باقي القطاعات بدرجات متفاوتة ويظهر ذلك جليا في الفترة (2005-2020) مع انخفاض أسعار البترول العالمية.

لتقييم التنويع الاقتصادي الحاصل في البنية الانتاجية للاقتصاد الجزائري، تم توفير معطيات حول معامل هيرفندال هيرشمان للفترة الزمنية (2005–2020) لمكونات الناتج المحلي الاجمالي بالنسب المئوية. وتظهر هذه المعطيات في الجدول (8)، ونلاحظ انخفاض درجة التنويع الاقتصادي على كامل الفترة مع ارتفاع أو انخفاض للمعامل بصورة طفيفة ترافقت مع ارتفاع وانخفاض اسعار البترول.

الجدول رقم (08) معامل هيرفندال–هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2005–2016)

السنوات	Gdp H.H	السنوات	Gdp H.H
2005	0.5381	2013	0.5367
2006	0.62739	2014	0.5369
2007	0.60818	2015	0.55288
2008	0.62914	2016	0.55658
2009	0.5128	2017	0.43
2010	0.5464	2018	0.37
2011	0.5464	2019	0.4
2012	0.56164	2020	0.4

المصدر: حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية–دراسة قياسية للفترة 2000–2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2019، ص305.

الشكل رقم (03): تطور معامل معامل هيرفندال-هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر للفترة (2005-2016)

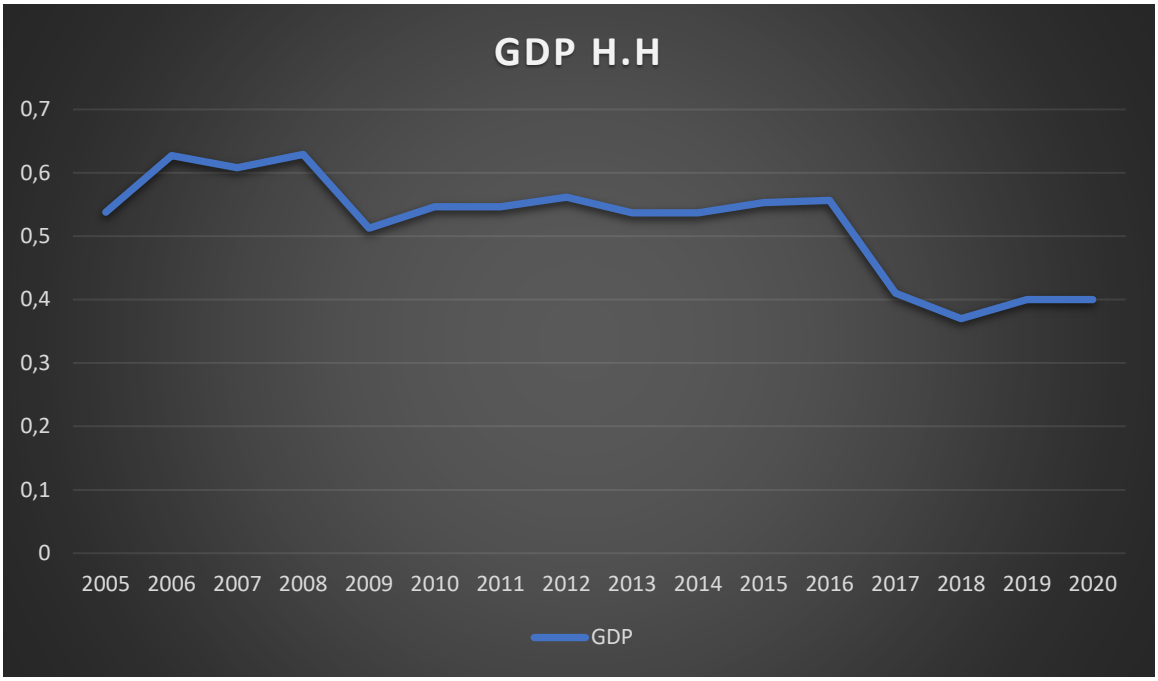

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (08)

الفرع الثاني: التنويع في الصادرات

يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيير في بنية الصادرات، حيث يأخذ التنويع في الصادرات أهمية بالغة في الاقتصادات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي. فبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهماً وملحوظاً بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية. إذ أن تنويع النشاطات الإنتاجية دون القدرة على تنويع الصادرات، يعني أن الاقتصاد يكيف نشاطاته الإنتاجية لتلبية الاحتياجات المحلية دون القدرة على المنافسة الدولية. لذلك تبرز أهمية تحقيق اقتران تنويع الصادرات مع تنويع النشاطات الإنتاجية. يعتمد تحليل تنويع الصادرات على بنية الصادرات السلعية التي وزعت على سبعة مجموعات، هي: المواد الغذائية، المواد الاولية، المواد نصف مصنعة، تجهيزات فلاحية، تجهيزات صناعية، سلع استهلاكية، النفط.

جدول (09): توزيع صادرات القطاعات المختلفة للجزائر للترة (2005-2011)

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مواد غذائية	67	66	92	121	113	305	**357**
مواد أولية	134	180	153	3340	170	165	**161**
مواد نصف مصنعة	656	748	988	1390	692	1089	**1495**
تجهيزات فلاحية	0	1	0	0	0	0	**0**
تجهيزات صناعية	36	46	44	96	25	27	**35**
سلع استهلاكية	14	28	34	34	49	33	**16**
صادرات النفط	45590	53610	59610	77190	44420	56121	**71661**

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات تقارير بنك الجزائر للسنوات (2005-2011)

الجدول (10): توزيع صادرات القطاعات المختلفة للجزائر للترة (2012-2020)

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	314	402	323	239	327	350	373	408	437
مواد أولية	167	108	110	105	84	73	93	96	71
مواد نصف مصنعة	1519	1608	2350	1685	909	845	1626	1445	1287
تجهيزات فلاحية	0	0	2	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	30	25	15	17	53	78	90	83	77
سلع استهلاكية	18	18	10	11	18	20	34	36	37
صادرات النفط	70538	63816	58462	33081	27918	33202	38897	33244	20016

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2012-2020)

ويتبين من الجدول رقم (9) و(10) أن صادرات الجزائر متركزة في مجموعة النفط، حيث بلغت صادراتها من اجمالي الصادرات 45590 مليار سنة 2005و20016مليار سنة 2020أي تناقص في االصادرات النفطية، كما تناقصت التجهيزات الفلاحية والصناعية وتزايدت كل من المواد الاولية ، والمواد الغذائية ، والمواد نصف المصنعة.

كما يتوضح أن بنية صادرات الجزائر لم تتغير تغيرا كبيرا خلال 17 سنة، مما يعني لم يحدث تنويع كبير في بنية الصادرات. ويؤكد هذا الاستنتاج تطور قيمة معامل هير فندال لتنويع الصادرات الذي انخفضت قيمته من 0.95 سنة 2000 إلى 0.90 سنة 2016 وذلك بمعدل تناقص سنوي متوسط ثابت قدره (0.003) مما يدل على تحقيق تنويع طفيف جدا في بنية الصادرات المتركزة بصورة عالية في النفط.

الجدول رقم (11) معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	H.Hالصادرات	السنوات	H.Hالصادرات
2005	0.9686	**2013**	0.9473
2006	0.96857	**2014**	0.9263
2007	0.9654	**2015**	0.90589
2008	0.90305	**2016**	0.90359
2009	0.9629	**2017**	0.8916
2010	0.9549	**2018**	0.918
2011	0.955	**2019**	0.920
2012	0.95467	**2020**	0.898

المصدر: حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية-دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2019، ص305.

الشكل رقم(04): تطور معامل هيرفندالهيرشمان لتنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2005-2016)

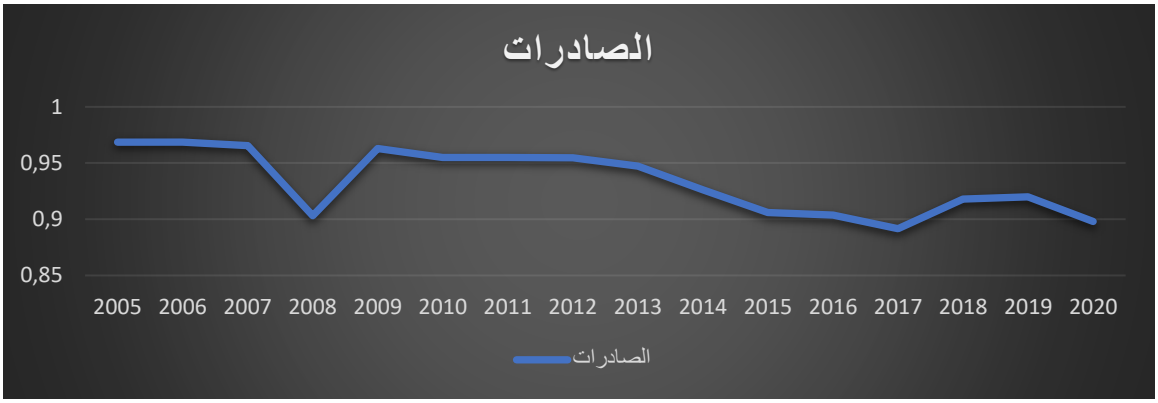

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (11)

الفرع الثالث: التنويع في توزيع العمالة بين النشاطات الاقتصادية

أولا: توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية:

سنوضح من خلال الجدولين الموالين معدلات توزيع العمالة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة

جدول (12) :توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2005-2011)

(الوحدة: %)

القطاع	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة	20.74	18.15	13.62	13.69	13.3	11.67	10.8
الصناعة خرج المحروقات	13.6	14.25	11.96	12.48	12.61	13.73	14.2
الخدمات	53.25	53.42	56.96	56.61	56.14	55.23	58.4
القطاعات الاخرى	12.41	14.18	17.73	17.22	18.14	19.37	16.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على بيانات لتقارير مختلفة لـ ONS.

جدول (13) :توزيع العمالة حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر (2012-2020)

(الوحدة: %)

القطاع	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الفلاحة	9	10.6	8.8	8.6	8	10.1	10.4	9.6
الصناعة خرج المحروقات	13.1	13	12.6	13	13.5	13.8	13.5	12.85
الخدمات	61.6	59.8	60.8	61.6	61	59.1	58.9	60.79
القطاعات الاخرى	16.3	16.6	17.8	16.8	17.5	17	17.2	16.76
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على بيانات لتقارير مختلفة لـ ONS.

يتطلب التنويع الاقتصادي تحقيق العدالة في توزيع الايدي العاملة العمالة بين القطاعات الاقتصادية، ويبين الجدول رقم (12) والجدول رقم (13) أعلاه، أن العمالة متركزة في قطاع الصناعة خارج المحروقات، حيث بلغت سنة 2005 نسبة أكثر من 53% من اجمالي الايدي العاملة، و 61 سنة 2016 (أي تزايدة بمقدار 8%)، كما تناقصت نسبة العمالة في قطاع المحروقات وتزايدت في كل من قطاع الفلاحة والبناء والاشغال العمومية.

ثانيا: معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

الجدول رقم: (14)معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)

السنوات	العمالة	السنوات	العمالة
2005	0.6982	**2013**	0.8183
2006	0.96405	**2014**	0.55288
2007	0.75651	**2015**	0.85898
2008	0.75371	**2016**	0.849
2009	0.7474	**2017**	0.775
2010	0.7321	**2018**	0.790
2011	0.7898	**2019**	0.698
2012	0.8575	**2020**	0.912

المصدر: حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية-دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2019، ص305.

الشكل (05): تطور معامل هيرفندال-هيرشمان لتنويع العمالة في الجزائر خلال الفترة (2005-2016)

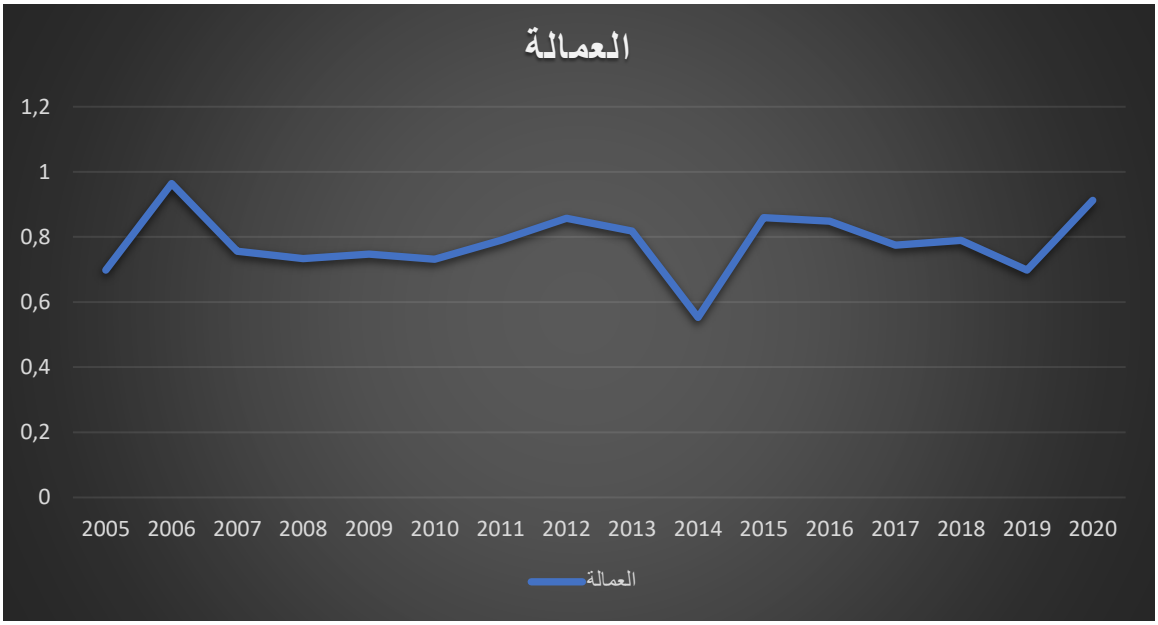

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14)

يتبين من الشكل رقم (14) أعلاه ، أن توزيع اليد العاملة في الجزائر تغير بشكل طفيف خلال الفترة 2005–2020، مما يعني حدوث تنويع طفيف في توزيع العمالة. ويؤكد هذا الاستنتاج تطور قيمة معامل هير فندال للعمالة الذي ارتفعت قيمته من 0.6982 سنة 2005 إلى 0.849 سنة 2016، مما يدل على تحقيق تنويع طفيف جدا في تنويع اليد العاملة المتركزة بصورة عالية في قطاع الصناعة خارج المحروقات.

المبحث الثاني: أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

من خلال اهذ المبحث سوف نتطرق الى كل من أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) (المطلب الأول)، أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) (المطلب الثاني)، وفي الأخير أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) (المطلب الثالث).

المطلب الأول: أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

في هذا المطلب سنتناول نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) (الفرع الأول)،و تحليل نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

للتنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) وهذا ما سنوضحه في الجدول (15) والشكل (06) الموضحين أدناه.

الجدول (15): يمثل أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

السنوات	Gdp H.H	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	Gdp H.H	معدل النمو الاقتصادي
2005	0.5381	5.9	2013	0.5367	2.8
2006	0.62739	1.7	2014	0.5369	3.8
2007	0.60818	3.1	2015	0.55288	3.7
2008	0.62914	2.4	2016	0.55658	3.2
2009	0.5128	1.6	2017	0.43	1.3
2010	0.5464	3.6	2018	0.37	1.4
2011	0.5464	2.9	2019	0.4	0.8
2012	0.56164	3.4	2020	0.4	1.9

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (08)

الشكل (06): مثل أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

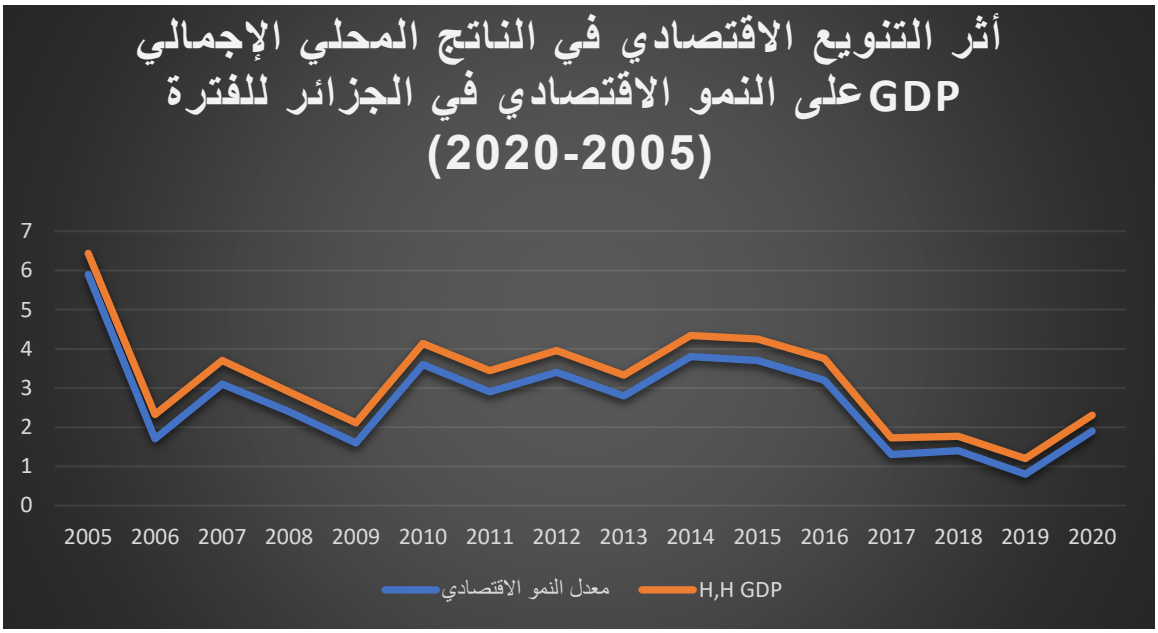

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (08)

الفرع الثاني: تحليل نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

من خلال الجدول رقم (15) والشكل (6) أعلاه نلاحظ وجود علاقة طردية بين كل من التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2020) وذلك من خلال ملاحظة تطور المعدلات بطريقة طردية أي كلما زاد التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي تحسنت معدلات النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، والملاحظ من خلال الشكل ارتفاع للتنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP ومعدل النمو الاقصادي في السنوات 2007/2006، 2010/2009، 2012/2011، 2014/2013 بتطور المعدلات بشكل كبير نوعا ما، والعكس في باقي السنوات خلال فترة الدراسة حيث نلاحظ انخفاض كبير في سنوات 2006/2005، 2008/2007، وانخفاض حاد سنة 2017/2016 الذي كانت الجزائر تعاني فيه من أزمة مالية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية.

المطلب الثاني: أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

سنحاول من خلال هذا المطلب ابراز نتائج اثر التنويع في الناتج المحلي الإجمالي على النمو الاقتصادي في الفرع الاول، كما سنقوم بتحليل هذه النتائج في الفرع الثاني.

الفرع الأول: نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي GDP على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

للتنويع الاقتصادي في العمالة أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) وهذا ما سنوضحه في الجدول (16) والشكل (07) الموضحين أدناه.

الجدول (16): أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

السنوات	العمالة	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	العمالة	معدل النمو الاقتصادي
2005	0.6982	5.9	2013	0.8183	2.8
2006	0.96405	1.7	2014	0.55288	3.8

3.7	0.85898	2015	3.1	0.75651	2007
3.2	0.849	2016	2.4	0.75371	2008
1.3	0.775	2017	1.6	0.7474	2009
1.4	0.790	2018	3.6	0.7321	2010
0.8	0.698	2019	2.9	0.7898	2011
1.9	0.912	2020	3.4	0.8575	2012

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (10)

الشكل (07): أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

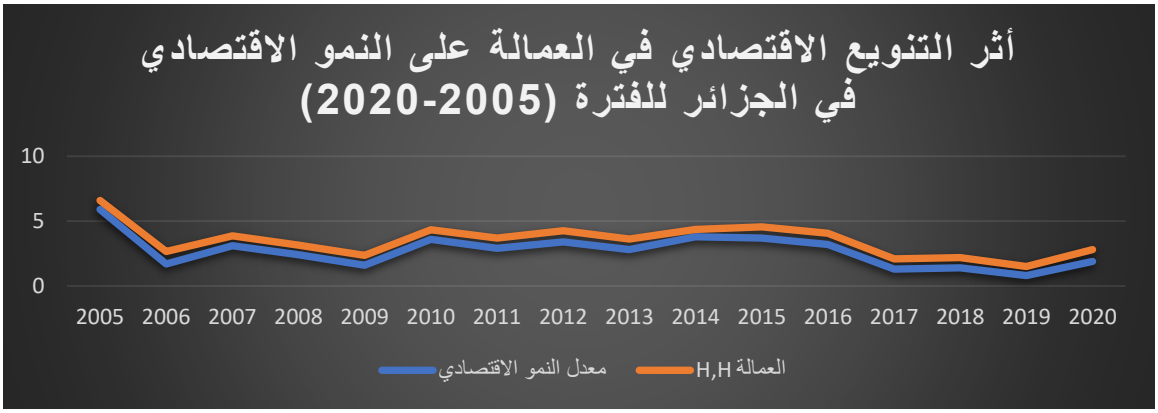

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (10)

الفرع الثاني: تحليل نتائج أثر التنويع الاقتصادي في العمالة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

بناءً على الجدول رقم (16) والشكل (7) أعلاه، يمكننا ملاحظة وجود علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي في العمالة ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2005-2020). وذلك يتضح من تطور المعدلات بطريقة طردية، حيث زيادة التنويع الاقتصادي في العمالة يرافقه تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

نجد أنه في السنوات 2007/2006، 2010/2009، 2012/2011، 2014/2013، كان هناك ارتفاع في التنويع الاقتصادي في العمالة ومعدل النمو الاقتصادي بشكل كبير نسبيًا. وفي السنوات الأخرى خلال فترة الدراسة، وبالتحديد في السنوات 2006/2005، 2008/2007، و2017/2016، شهدنا انخفاضًا كبيرًا في التنويع الاقتصادي في العمالة ومعدل النمو الاقتصادي.

عوامل مختلفة أثرت على هذه العلاقة. في السنوات التي شهدت انخفاضًا كبيرًا، كان من ضمن الأسباب تسريح العمال وتذبذب المستوى المعيشي نتيجة للأزمة المالية وتراجع أسعار النفط العالمية، مما أثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي. أما في السنوات التي شهدت ارتفاعًا، فقد يكون ذلك نتيجة لتحسن التنويع الاقتصادي في العمالة وتوفر فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

بشكل عام، يظهر الشكل العلاقة المتبادلة بين التنويع الاقتصادي في العمالة ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا يعكس أهمية التنويع الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

المطلب الثالث: أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

فيما يخص هذا المطلب سنسلط الضوء على نتائج اثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي، وللتعمق اكثر سنقوم بتحليل هذه النتائج.

الفرع الأول: نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

للتنويع الاقتصادي في الصادرات أثر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020) وهذا ما سنوضحه في الجدول (17) والشكل (08) الموضحين أدناه.

الجدول (17): أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

السنوات	الصادرات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	الصادرات	معدل النمو الاقتصادي
2005	0.9686	5.9	2013	0.9473	2.8
2006	0.96857	1.7	2014	0.9263	3.8
2007	0.9654	3.1	2015	0.90589	3.7
2008	0.90305	2.4	2016	0.90359	3.2
2009	0.9629	1.6	2017	0.8916	1.3
2010	0.9549	3.6	2018	0.918	1.4
2011	0.955	2.9	2019	0.920	0.8
2012	0.95467	3.4	2020	0.898	1.9

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (11)

الشكل (08): أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

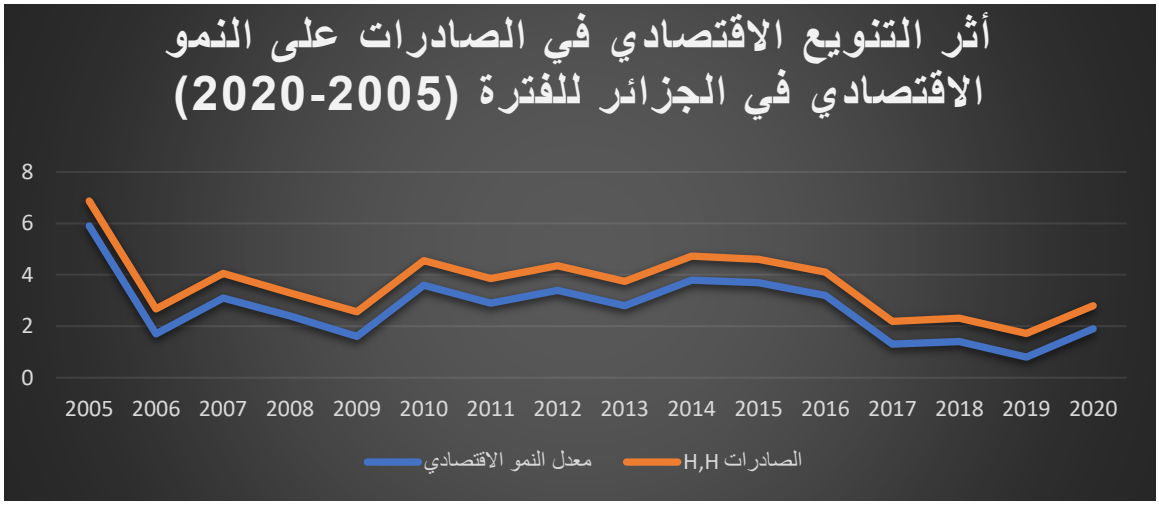

المصدر من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (17)

الفرع الثاني: تحليل نتائج أثر التنويع الاقتصادي في الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2005-2020)

بناءً على الجدول رقم (17) والشكل (8) أعلاه، يمكننا ملاحظة وجود علاقة طردية بين التنويع الاقتصادي في الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (2005-2020). وذلك يتضح من تطور المعدلات بطريقة طردية، حيث زيادة التنويع الاقتصادي في الصادرات ترافقها تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، والعكس صحيح، وفقًا للبيانات المقدمة، في السنوات 2006، 2009، 2011، 2013، شهدت الجزائر زيادة في التنويع الاقتصادي في الصادرات وتميزت بمعدلات نمو اقتصادية عالية بشكل ملحوظ. ومن جهة أخرى، في السنوات الأخرى مثل 2005، 2007، و2016، شهدت البلاد انخفاضًا كبيرًا في التنويع الاقتصادي في الصادرات وتباطؤًا في معدلات النمو الاقتصادي، توجد عوامل متعددة تؤثر في هذه العلاقة. في السنوات التي شهدت انخفاضًا كبيرًا، يمكن أن يكون تسريح العمال وتذبذب المستوى المعيشي نتيجة الأزمة المالية وتراجع أسعار النفط العالمية من بين العوامل المؤثرة. هذا التراجع أثر سلبًا

على النمو الاقتصادي. أما في السنوات التي شهدت زيادة، فقد يكون ذلك نتيجة تحسن التنويع الاقتصادي في الصادرات وزيادة فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي.

بشكل عام، يوضح الشكل العلاقة المتبادلة بين التنويع الاقتصادي في الصادرات ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر. وهذا يبرز أهمية التنويع الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. يعزز التنويع الاقتصادي في الصادرات الاعتماد على مصادر دخل متنوعة وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، مما يسهم في تحقيق نمو مستدام واستقرار اقتصادي شامل.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق الى مختلف البرامج التنموية التي اعتمدتها الجزائر لتحقيق التنويع الاقتصادي خلال فترة الدراسة وقد قمنا بتحليل أثره على النمو الاقتصادي، وقد لاحظنا ان الاقتصاد الجزائري نجح نجاحا محدودا في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي.

وبالتالي يبقى الواقع بعيدا جدا عن المأمول في مجال مجهودات تنويع الاقتصاد الوطني، حيث لا تعكس الارقام والاحصائيات المتوفرة حجم الدولة ولا الامكانيات التي تزخر بها في هذا الإطار، وهذا ما يتطلب اعادة النظر في حقيقة الخطط التنموية المنتهجة، وكيفية اعدادها وتنفيذها،

خاتمة عامة

من خلال ما تم طرحه نتوصل الى ان التنويع الاقتصادي يشير إلى تحقيق تنوع في الهيكل الاقتصادي لدولة معينة من خلال تطوير قطاعات متعددة وتنويع مصادر الدخل، وهذا الاخير بات ضرورة حتمية للدول المصدرة للنفط عامة، وفي الجزائر خاصة، ما يعرض الاقتصاد الجزائري لمخاطر كبيرة نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية والتغيرات في الطلب العالمي على الموارد الطبيعية، ومن أجل تعزيز الاقتصاد الجزائري وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، يتعين على البلاد التحول نحو التنويع الاقتصادي. ويتضمن ذلك تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة التحويلية، والزراعة، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة المتجددة.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتيح التنويع فرصًا للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز الشراكات الاقتصادية الدولية، مما يساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ويعزز تنمية البلاد.

اختبار صحة الفرضيات

في إطار معالجتنا للموضوع وضعنا فرضيتين سنحاول اختبارهما وفقا للنتائج المتوصل اليها:

الفرضية الاولى: والتي تنص على "ان تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر لايزال من الاهداف بعيدة المدى "،

وهذا ما أثبتنا صحته من خلال المعطيات والمنحنيات المذكورة في الجانب التحليلي لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثانية: والتي فحواها ان هناك" علاقة طردية بين النمو والتنويع الاقتصادي "

على ضوء الدراسة توصلنا ان التنويع يساهم في فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة وهذا ما يؤدي الى توفير فرص عمل أكثر انتاجية للأيدي العاملة وبالتالي الرفع من معدلات التنويع الاقتصادي، وهذا ما يثبت صحة هاتة الفرضية.

النتائج المتوصل اليها

توصلت هاته الدراسة الى مجموعة من النتائج يمكن ايجازها فيما يلي:

النتائج النظرية:

- التنويع الاقتصادي يساعد في تقليل الاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز، وبالتالي يجعل الاقتصاد الجزائري أقل تأثرًا بتقلبات أسعار النفط العالمية.
- تنويع الاقتصاد يساهم في توفير فرص عمل جديدة في قطاعات مختلفة، مما يخفف من مشكلة البطالة ويحسن مستوى المعيشة للسكان.

- تحسين التوازن المالي للدولة وتقليل العجز في الميزانية العامة من خلال تحسين التوازن المالي بالاعتماد على تنويع الاقتصاد.

النتائج التطبيقية:

- التنويع الاقتصادي يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عبر توسيع قاعدة الإنتاج وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة.
- التنويع الاقتصادي يعزز التنمية الإقليمية في الجزائر من خلال توسيع الفرص الاقتصادية في المناطق النائية وتحقيق التوازن الاقتصادي بين المناطق المختلفة.
- التنويع الاقتصادي يجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى الجزائر، حيث يتوفر مجال أوسع للاستثمار في قطاعات متعددة ما يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.
- يمكن للتنويع الاقتصادي أن يزيد من قاعدة الصادرات الجزائرية ويوسع نطاق التبادل التجاري مع الدول الأخرى، مما يحسن ميزان المعاملات التجارية ويرفع الإيرادات الخارجية.
- الجزائر نجحت نجاحا محدودا في تطبيق استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

التوصيات والاقتراحات

من خلال الدراسة توصلنا الى بعض التوصيات والاقتراحات تكمن فيما يلي:

- تشجيع التنويع الاقتصادي من خلال توفير البيئة الملائمة للاستثمار وتشجيع روح ريادة الأعمال في الجزائر.
- توفير التدريب والتعليم المهني للعمالة المحلية لتطوير مهاراتها وتعزيز فرصها في القطاعات الجديدة ذات القيمة المضافة.
- تعزيز البحث والتطوير والابتكار في الجزائر لتطوير قطاعات جديدة وتحسين تكنولوجيا الإنتاج والخدمات.
- تعزيز الصناعات التحويلية والإنتاجية في الجزائر من خلال توفير الدعم المالي والتقني للشركات الوطنية.
- تعزيز التجارة الخارجية وتوسيع قاعدة الصادرات الجزائرية للتقليل من اعتماد الاقتصاد على صادرات النفط والغاز.
- تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر لتحفيز الاستثمار وتطوير المشاريع المشتركة.

- تعزيز البنية التحتية في الجزائر، بما في ذلك النقل والطاقة والاتصالات، لتسهيل عمليات الإنتاج وتوزيع المنتجات.
- تشجيع التنمية الإقليمية في الجزائر من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق النائية.
- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد في القطاع الاقتصادي لزيادة الثقة وتحسين بيئة الأعمال.
- توفير الدعم الحكومي للشركات الناشئة والمبتكرة في الجزائر لتشجيع الابتكار وتطوير الأعمال الجديدة.

آفاق الدراسة

في الاخير يمكننا القول ان هاته الدراسة تعتبر كمحاولة لمناقشة هذا الموضوع المتشعب، مما يفتح آفاق جديدة يمكن ان تكون بحوث مستقبلية من اهمها:

- دراسة آفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر وتحديد القطاعات ذات القدرة على التنوع وتوليد القيمة المضافة.
- تحليل أثر التنويع الاقتصادي على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وتحديد العوامل المؤثرة في هذه العلاقة.
- دراسة آفاق التجارة الخارجية وتأثير التنويع الاقتصادي على توسيع قاعدة الصادرات وتحسين ميزان المعاملات التجارية.
- تحليل التأثيرات المالية للتنويع الاقتصادي، بما في ذلك تأثيره على العجز المالي وتوازن الميزانية العامة.
- دراسة تأثير التنويع الاقتصادي على سوق العمل وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للسكان.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. إلياس بن ساسي، الخيرات الإستراتيجية لنمو المؤسسة، الطبعة1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن،2011.
2. إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، الطبعة الثانية، دار هومه، الجزائر، 1997.
3. أشواق بن قدور تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
4. برينيه سيمون، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، "أصول الاقتصاد الكلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، دون مكان وتاريخ النشر.
5. حسين عمر، "النظريات الاقتصاديات، دار الكتاب الحديث، مصر، دون سنة نشر.
6. عبد القادر محمد عبد القادر عطية اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
8. عبد الوهاب الأمين التنمية الاقتصادية: المشكلات والسياسات المقترحة، دار، حافظ المملكة العربية السعودية، 2000.
9. عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، 2009.
10. علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي (الواقع، العوائق، سبل النهوض، دار جليس الزمان، عمان، 2010.
11. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 1993.
12. محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002.
13. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
14. نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان قطف الاقتصاد الكلي، مبادئ وتطبيقات دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006.
15. نزار سعد العبسي، إبراهيم سليمان قطف "الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات "، عمان، 2003.
16. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ط2 ، 2005.

17. هوشيار معروف، التحليل الاقتصادي الكلي، دار صفاء، الأردن، 2005.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

1. أسماء حجيلة " دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 13 دولة نامية(2000 – 2012)" مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد 2014/2015.
2. بللعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة احمد دراية –أدرار– 2017،2018.
3. جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2018–2000)، أطروحة دكتوراه علوم التسيير تخصص الإدارة المالية للمؤسسات، جامعة الجزائر–3– ، 2020/2021.
4. خالد بن جلول، "أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي"، مذكرة الماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
5. شكوري سيدي أحمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2011/ 2012.
6. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000– 2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف 2013/ 2014.
7. صليحة بوزيد "استراد رؤوس الأموال والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مذكرة الماجستير تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2005.
8. عبادة عبد الرؤوف،"محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثارها على النمو الإقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية 1970–2008"، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة ورقلة 2011.
9. مصطفى بن، ساحة "أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية، معهد العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، غرداية، 2011.

10. نوى نبيلة،إثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة: الجزائر، الامارات العربية المتحدة النرويج، اطروحة دكتوراه، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.

المجلات والمقالات:

1. أحمد بكر، تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة العربية السعودية، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، نوفمبر 2015.
2. أسماء بللعما، دحمان عبد الفتاح ،سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المثدرة للنفط، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد03، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مستغانم، 2020.
3. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا، التنويع الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة إقتصاديات مجلس التعاون لدول الخليج العربية(مجلس التعاون الخليجي)،الأمم المتحدة– نيويورك،2001.
4. بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001–2014)، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 13، العدد 02، المدرسة الوطنية العليا للاقتصاد والاحصاء التطبيقي، القليعة، الجزائر.
5. بن فريحة نجاة،نصاح سليمان، واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية، عرض تجارب بعض الدول ، المجلة 03،العدد01،جامعة الجيلاني بونعامة(الجزائر)، ديسمبر 2020.
6. بوخاتم صديق، بن مريم محمد، أثر التوزيع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARPL) خلال الفترة 1980–2018، مجلة دفاتر، بوداكس، المجلد، العدد02، جامعة حسيبة بن بوعلي (الجزائر)، 2022.
7. توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء العراق) – دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، العدد 26 ، المجلد 7، ، 2010.
8. زرموت خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، العدد03، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر 03، 2017.
9. سعودي غالي صبر، شفان جمال حمه سعيد، اثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة من1980
10. شليحي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، العدد4، جامعة احمد دراية،أدرار، 2018.

11. صادق الهادي، لعنة الموارد والداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والاثار وادوات العلاج"دراسة تحليلية لحالة الجزائر و النرويج "، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية والمالية 2019 المجلة 2 العدد 1 جوان 2019.
12. ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد14، العدد19، جامعة البويرة، الجزائر،2018.
13. عمر مرزوقي، شهيناز كشرود، تحديات خطاب التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل واقع تنموي مأزوم، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، جامعة باتنة 1. الحاج لخضر، 1 مارس 2018.
14. عنتر بوتيارة، العمراوي سليم، صراح بن، لحرش، دور ادارة فوائض صادرات المحروقات في تحقيف النمو والتنويع الاقتصادي: تجربة صندوق النفط النرويجي نموذجا، مجلة البحوث الادارية والاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني الجزائر، 2018.
15. منال منصور، لعنة الموارد الطبيعية وسبل تجنبها، مجلة دراسات العدد الثالث، جامعة قسنطينة ،2 ديسمبر 2015.
16.موسى باهي، كمال روابنية،التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية،حالة البلدان العربية المصدرة للنفط،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد05،جامعة باجي مختار،عنابة ، ديسمبر 2016.
17.مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي، تجارب ونماذج رائدة، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، العدد 07، 2018، ص238-239.

المواقع الالكترونية:

1. http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/premier-ministre/activites/2015-10-06-08-07-44.html
2. www.faculty.mu.du.sa.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. BelmokademMustapha,efficience de l'appareil productif algérien, Tlemcen, Algérie, 1994.
2. HacquesBrasseul, Introduction à l'économie de développement, Armand Colin, France, 1989.

3. Rapport N° 36270-DZ, Volume1) texte principal), République Algérienne à la recherche d'investissement publique de la qualité, La banque mondiale,15 Aout 2007.
4. Rostow w.w, The stages of economicgrowth, The economichistoryreview, new series, vol 12, N°1, 1959